وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الشريف مساعديّة

سوق أهراس

Université Mohamed Chérif
Messadia Souk Ahras

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير

السنة الجامعية: 2022/2021

مذكرة

ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

التحول الرقمي و اثره على المردودية الكلية و الجزئية– سوق اهراس– – دراسة حالة بمؤسسة سونلغاز–

الشعبة:

علوم تسيير

التخصص:

ادارة اعمال

من إعداد:

اسم الطالبة: رواق رانية

اسم الطالبة: داود ايمان

لجنة المناقشة

الرئيس بلايلية ربيع	الرتبة العلمية	استاذ محاضر أ	الجامعة	محمد الشريف مساعدية
المشرف دغرير فتحي	الرتبة العلمية	استاذ محاضر ب	الجامعة	محمد الشريف مساعدية
الممتحن رحالية بلال	الرتبة العلمية	استاذ محاضر أ	الجامعة	محمد الشريف مساعدية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الشريف مساعديّة

سوق أهراس

Université Mohamed Chérif
Messadia Souk Ahras

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير

السنة الجامعية: 2022/2021

مذكرة

ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

التحول الرقمي و اثره على المردودية الكلية و الجزئية– سوق اهراس– – دراسة حالة بمؤسسة سونلغاز–

الشعبة:

علوم تسيير

التخصص:

ادارة اعمال

من إعداد:

اسم الطالبة: رواق رانية

اسم الطالبة: داود ايمان

لجنة المناقشة

الرئيس بلايلية ربيع	الرتبة العلمية	استاذ محاضر أ	الجامعة	محمد الشريف مساعدية
المشرف دغرير فتحي	الرتبة العلمية	استاذ محاضر ب	الجامعة	محمد الشريف مساعدية
الممتحن رحالية بلال	الرتبة العلمية	استاذ محاضر أ	الجامعة	محمد الشريف مساعدية

الاهـــــــــــداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى من ربتني و انارت دربي و اعانتني بالصلوات و الدعوات الى اغلى انسان في هذا الوجود امي الحبيبة اطال الله في عمرها لتجعل عمري بهجة و حنانا.

الى من عمل بكد في سبيلي و علمني معنى الكفاح و اوصلني الى ما انا عليه و من كان دائما سندا لي قراراتي ابي الغالي ادامه الله لي.

الى اخوتي الذين قاسموني حنان الوالدين:

جود، امير، وائل.

الى رفيقات الدرب اللاتي لطالما كانوا سندا لي: ميساء، اية، وصال، سارة، ايمان، ماجدة، شهيرة حفظكم الله و ادامكم لـــي.

الى خالاتي و عماتي

و كذلك لجميع زملائي في الدفعة طلبة الماستر.

رانيـــــــة

الاهـــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي هذا الى من قال الله عز وجل:(وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ من الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا)

إلى التي نورت دربي بدعائها وملأت قلبي بحنانها، إلى معنى الحب إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى أحلى وأغلى ما في الكون، إليك أمي الحبيبة.

الى من حملني رضيعة وعانقني شابة، الى من علمني معنى الكفاح والمسؤولية أنيس وحدتي ورفيق وحشتي، الى أعز وأغلى إنسان من كان أفضل معلم لي أبي العزيز.

الى سندي وقوتي وملاذي بعد الله إخواتي: أسماء، زينب، أسامة، سفيان، أيوب، مرام وإلى جدتي الغالية "ماما هبيلة".

الى ابناء إخواتي : لجين، جمانة، ساجد.

الى من منحني القوة والعزيمة لمواصلة الدرب ،الى من علمني الصبر والاجتهاد زوجي غيث صبري.

الى من امضيت معهم أجمل ايام حياتي صديقاتي: سارة، رانية.

الى كل العائلة الكريمة اخوالي واعمامي. الى صاحبة القلب الطيب والنوايا الحسنة خالتي الغالية وابنها.

ايمان

الشكر والتقدير

قال رسول الله صلى عليه و سلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نشكر الله تعالى على فضله اذ وفقنا و ألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل فلـه الحمد اولا واخرا.

كما نتقدم بجزيل شكرنا و تقديرنا للأستاذ " فتحي دغرير" لتفضله بالإشراف على هذا البحث نسأل اللـــه ان يجازيه عنا كل خير.

و نشكر ايضا لجنة المناقشة لتفضلهم بقراءة و تقييم هذه المذكرة

كما نتقدم بجزيل الشكر للعاملين في مؤسسة سونلغاز سوق اهراس لتعاونهم معنا

نتقدم بالشكر لجميع زملائـنا في الدفعة و الى كل من قدم لنا يد العون.

شكرا لمن عطروا حفل تخرجي بعبق تواجدهم و شكرا لمن شاركني فرحتي و سعادتي.

و في الاخير لا يسعنا الا ان ندعوا الله عز وجل ان يرزقنا السداد والرشاد، و العفاف و الغنى وان يجعلنا هداة مهتدين.

الملخص:

لقد اصبح التحول الرقمي ضرورة يفرضها تطور وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتحسين كفاءة المؤسسات الحكومية، والتحول الرقمي، يحتوي على عدة مزايا مثل تقليل الفساد الحكومي، وتوجد خطوات عدة للتحول الرقمي مثل تكوين البنية التحتية الرقمية وقد مرت الحكومة الرقمية بأربع مراحل هي الظهور على الانترنيت، تمكين المعاملات الالكترونية، التكامل الرأسي والافقي بين الانظمة الحكومية، كذلك تعتمد الحكومة الرقمية على عدة مقومات مثل توافر بنية تحتية متكاملة، ويلعب التحول الرقمي دورا رئيسيا في تحقيق ايرادات جديدة، كما يلاحظ ان الواقع القانوني لعملية التحول الرقمي ينقصه الكثير من التشريعات لإكمال الحماية القانونية لهذه العملية ولا شك ان الجزائر من الدول التي قامت بالعديد من الخطوات للتحول الرقمي، وان كان هذا لا ينفي وجود بعض المعوقات.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الحكومة الرقمية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

Abstract:

Digital transformation has become a necessity imposed by the development of information and communication technology means, to improve the efficiency of government institutions, and digital transformation contains several advantages such as reducing government corruption, and there are several steps for digital transformation such as the formation of digital infrastructure. The digital government has gone through four stages: the development of the Internet, enabling transactions Electronic, vertical and horizontal integration between government systems, the digital government also depends on several components, such as the availability of an integrated infrastructure, and digital transformation plays a major role in achieving new revenues. There is no doubt that Algeria is one of the countries that has taken many steps towards digital transformation, although this does not negate the existence of some obstacles**.**

keywords: Digital transformation, digital government, information and communication technology

فهرس المحتويات:

المحتويات	الصفحة
الاهداء	V
الشكر	V
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الاشكال	V
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار العام للتحول الرقمي والمردودية	
تمهيد	2
المبحث الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للتحول الرقمي.	3
المطلب الأول: ماهية وخصائص التحول الرقمي.	3
المطلب الثاني: اهداف ومتطلبات التحول الرقمي.	7
المبحث الثاني: واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر.	11
المطلب الاول: ظهور الانترنيت واثرها على الاقتصاد الرقمي في الجزائر.	12
المطلب الثاني: الحكومة الالكترونية في الجزائر.	22
المبحث الثالث: ماهية المردودية.	27
المطلب الاول: تعريف المردودية وكيفية قياسها.	27
المطلب الثاني: مكونات وانواع المردودية.	29
المطلب الثالث: اهمية واهداف المردودية.	31
الخلاصة	33
الفصل الثاني:تطبيقات الاقتصاد الرقمي.	
تمهيد	35
المبحث الأول:المتطلبات والمرتكزات الاساسية للاقتصاد الرقمي.	36
المطلب الاول:متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي في المؤسسات الاقتصادية.	36
المطلب الثاني: المؤشرات والجهات المساعدة في عملية التحول الرقمي.	39
المبحث الثاني:انظمة الدفع الالكترونية.	43
المطلب الأول: ماهية وانواع وسائل الدفع الالكترونية.	44
المطلب الثاني:مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكترونية.	46
خلاصة	48
الجانب التطبيقي.	51

الخاتمة	62
قائمة المصادر والمراجع	64

قائمة الجداول:

العنوان	الصفحة
الجدول(1): تطور اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر.	13
الجدول(2): تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت حسب نوع الاشتراك.	13
الجدول(3): شبكات الالياف البصرية.	14
الجدول(4): تطور عدد اشتراكات شبكة الانترنيت الثابت حسب نوع التكنولوجيا.	15
الجدول(5): توزيع اشتراكات الانترنيت الثابت حسب التدفقات.	15
الجدول(6): الترتيب العربي للجزائر وفقا للأبعاد الاستراتيجية.	16
الجدول (7): بيانات حول جاهزية الشبكة في الجزائر.	19
الجدول(8): ترتيب الجزائر حسب تقرير الامم المتحدة للحكومة الالكترونية.	24

قائمة الأشكال:

العنوان	الصفحة
الشكل رقم (1) : نموذج الدراسة المستخدم.	هـ
الشكل رقم (2): الاعمدة الاساسية للتحول الرقمي.	5
الشكل رقم (3): مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي الخاص بالجزائر.	17
الشكل رقم (4): يمثل ارتباط مفهوم الحكومة الالكترونية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال	23
الشكل رقم (5): مؤشر الجاهزية الشبكية للجزائر 2019.	40

المقدمة

قد شهد الاقتصاد الرقمي في العالم نموا كبيرا في الآونة الاخيرة، كونه توجه اقتصادي جديد يضمن تحقيق اهداف التنمية المستدامة في الدول، و قد جاء كنتيجة لتطور الشبكات العالمية للمعلومات و الاتصالات التكنولوجية، و التي تتيح العديد من الامتيازات في اداء الاعمال بأقل جهد و في اسرع وقت.

و عليه اتخذت العديد من الدول و على رأسها الدول النامية في الآونة الاخيرة العديد من الاستراتيجيات و السياسات التي تسعى من خلالها للولوج أكثر للاقتصاد الرقمي باعتباره اقتصاد واعد و مستدام و يضمن لها الاستغلال الامثل للموارد و القدرات المتاحة و تسخيرها بشكل عصري يسمح لها بتحقيق تنافسية على المستوى العالمي.

في هذا الصدد عملت الجزائر على وضع توجهات مستقبلية و استراتيجيات وطنية تسعى من خلالها للولوج الى الرقمنة المؤسساتية (مؤسسات اقتصادية، عمومية، تجارية، خدماتية) و التي تطورت من النمط التقليدي الى نمط جديد يرتكز بالدرجة الاولى على البعد التكنولوجي و المعلوماتي و بالتالي التحول من اتصال مباشر مع المواطنين و المؤسسات في تقديم الخدمات الى تواصل افتراضي رقمي إلكتروني أي التوجه من الادارة التقليدية الى الادارة الرقمية، اضافة الى ذلك اصبحت الادارة الرقمية نقطة اهتمام جميع المؤسسات الجزائرية و على رأسها المؤسسات الاقتصادية من خلال الاعتماد على النظم الرقمية في تقديم مختلف الخدمات للمواطنين و الموظفين بشكل جديد و حديث لتوفير و سد الاحتياجات المتزايدة للمواطنين ذات جودة و سرعة و كفاءة في اداء الخدمات في وقت قصير و جهد قليل و تهدف اساسا من خلال هذا التحول الرقمي الى تحسين العلاقة الادارية بالمواطنين (الجمهور الخارجي) باعتباره اصبح عنصر ضغط لإزياد عدده و وعيه الثقافي.

اولا: الاشكالية:

تتمحور اشكالية البحث الاساسية حول:

ماهي افاق التحول الرقمي في الجزائر و هل تساهم في تحقيق المردودية الكلية والجزئية في مؤسسة سونلغاز سوق اهراس؟

ثانيا: الاسئلة الفرعية:

نتج عن الاشكالية الرئيسية للبحث التساؤلات التالية:

- ماهو التحول الرقمي و ماهي اهم متطلباته؟
- هل كان لتطور الانترنيت ووسائل المعلومات و الاتصالات دور في رقمنة الاقتصاد في الجزائر؟
- ماهي المؤشرات والجهات المساعدة في عملية التحول الرقمي؟

هل كان لوسائل الدفع الالكترونية دور في تحصيل ايرادات المؤسسات الاقتصادية؟

الفرضيات:

– احرزت الجزائر معدل جيد في مؤشر قابلية الشبكة حديثا.

– هناك مؤشرات على ان الجزائر في مستوى مقبول من التطور التكنولوجي والوصول الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

– خطت الجزائر مؤخرا خطوات كبيرة في ربط خطوط الهاتف الثابت والمحمول والانترنيت.

اهمية الدراسة:

– جدية موضوع الرقمنة في الادارة الجزائرية و افاق تحسين الخدمة العمومية الذي ميز الفترة الحالية و اندماج التكنولوجيات الحديثة المتطورة في الخدمات الادارية.

– يكتسب هذا الموضوع اهمية من اهميات التكنولوجيات الحديثة في الادارة الجزائرية خاصة و انها الشريان بين المؤسسة وجمهورها، باعتبار ان المهنية في الادارة الجزائرية تستدعي فعالية الادارة الرقمية وهو ما يثبته فشل المؤسسات التي لا تتبناها و لا تواكب التطورات الحديثة داخل هيكلها التنظيمي و نقص الامداد بالتكنولوجيا، فنجاح اي مؤسسة يتوقف على جدوى وفعالية هذه الادارة.

– كما تكتسب هذه الدراسة اهمية خاصة بحكم انها تهتم بموضوع حديث سواء على المستوى الوطن العربي او الجزائر وبالتالي فتح المجال امام الباحثين من اجل اجراء المزيد من الابحاث و الدراسات حول الادارة الرقمية داخل المؤسسات العمومية الخدماتية بشكل عام.

أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا الى تحقيق النقاط التالية:

-تسليط الضوء على موضوع التحول الرقمي من حيث المفاهيم ومؤشرات القياس.

– معرفة واقع البنية التحتية للتحول الرقمي في الجزائر من خلال التطرق الى بعض المؤشرات في استعمال تكنولوجيا المعلومات.

– معرفة القيمة المضافة المتوقعة من تطبيق التحول الرقمي في القطاعات الاقتصادية.

– فتح تساؤلات اخرى خاصة بالموضوع للباحثين في المستقبل وعرض بعض السبل الكفيلة للنهوض بهذا الاقتصاد في الجزائر في ميدان الرقمنة.

– ابراز دور فعالية التحول الرقمي في تحسين الخدمات من خلال تبسيط و سرعة الاجراءات الادارية و تخفيف الاعباء والقيود على المواطن حسب الاستراتيجية المتبعة من طرف الانظمة الحكومية.

– تقييم التجربة الجزائرية من خلال الرقمنة مختلف القطاعات باعتباره استراتيجية حديثة و التركيز على تتبع نتائجها.

– تسليط الضوء على المعايير الاساسية الواردة ضمن مؤشر الجاهزية العالمي والتي تمكن من اعطاء فكرة واضحة عن مدى قابلية وقدرة دولة ما على الانتقال الى هذا النوع من الاقتصاديات.

اسباب اختيار موضوع البحث:

اسباب ذاتية: تتمثل الاسباب الذاتية لاختيار الموضوع فيما يلي:

- ضرورة التخصص فالموضوع من مواضيع الاقتصاد وادارات الاعمال.
- الرغبة الذاتية في دراسة مواضيع جديدة ومعالجة المواضيع الخاصة بالقضايا الراهنة وفهم المصطلحات حديثة النشأة وتكوين فكرة عامة عنها والتي بدأ ذكرها في الآونة الاخيرة كالتحول الرقمي.

اسباب موضوعية: تتمثل الاسباب الموضوعية لاختيار الموضوع فيما يلي:

- قلة الابحاث و الدراسات على مستوى الماستر مما فرض ضرورة توفير دراسات و ابحاث تساهم في تكوين تصور واضح عن واقع التحول الرقمي ودوره في دفع عجلة الاقتصاد بصفة عامة واثره على المردودية بصفة خاصة.

- التطور الهائل الذي طرأ على مختلف الادارات داخل المؤسسات الجزائرية وذلك راجع الى التطور الهائل لتكنولوجيا الاتصال الحديثة واختلافها من مؤسسة الى اخرى بالإضافة الى دورها وفعاليتها على نشاط المؤسسة.

المنهج المستخدم:

بالنظر الى طبيعة الموضوع محل الدراسة و حتى نتمكن من اختبار الفرضيات و الاجابة على الاشكالية المطروحة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي.

الجانب النظري: من خلال الاستعانة ببعض الدراسات و المراجع ذات الصلة بالموضوع.

الجانب التطبيقي: اتبعنا المنهج التحليلي و اعتمدنا على اسلوب المقابلة حيث تم الاعتماد على تحليل المقابلة.

نموذج الدراسة:

النموذج المستقل: يتمثل في التحول الرقمي حيث ينقسم الى اربع متطلبات: المتطلبات البشرية، القانونية، التقنية، الامنية.

النموذج التابع: تتمثل في المردودية الكلية و الجزئية.

الشكل رقم (1) : يمثل نموذج الدراسة المستخدم.

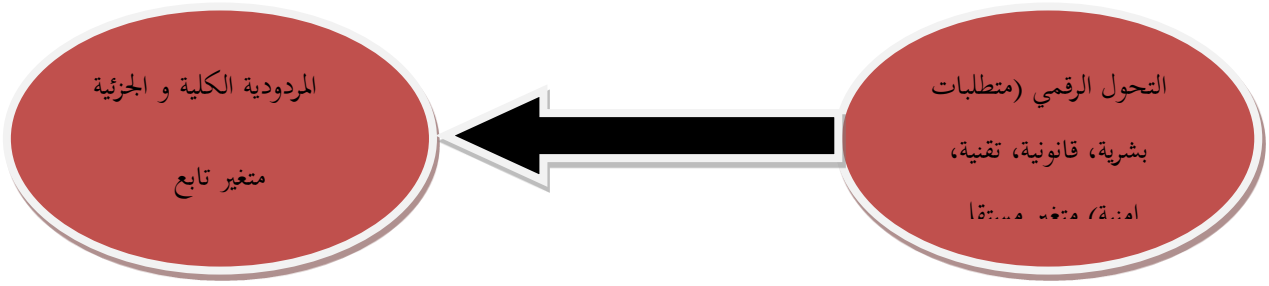

المصدر: من اعداد الطالبتين.

هيكلة البحث: من اجل الاجابة عن الاشكالية و اختبار الفرضيات قسمنا البحث الى فصلين كل فصل فيه ثلاثة مباحث

الفصل الاول: المقدمة، الاطار العام للتحول الرقمي و المردودية و ذلك من خلال ثلاثة مباحث، تعرضنا في المبحث الاول الى الاطار النظري و المفاهيمي للتحول الرقمي، والمبحث الثاني واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر، والمبحث الثالث ماهية المردودية.

في الفصل الثاني: المقدمة، تطبيقات الاقتصاد الرقمي وذلك من خلال مبحثين، تطرقنا في المبحث الاول الى المتطلبات والمرتكزات الاساسية للتحول الرقمي، والمبحث الثاني الى انظمة الدفع الالكترونية.

ثم قمنا بالجانب التطبيقي بإجراء مقابلة في مؤسسة سونلغاز لمعرفة مدى امكانية تطبيق الرقمنة.

صعوبات الدراسة:

تتمثل اهم الصعوبات التي واجهتنا في اعداد هذا البحث في:

- حداثة الموضوع و تداخله، و صعوبة التحكم في بعض جوانبه.
- تضارب البيانات لعدم دقتها وصعوبة تحديد حجم الاقتصاد الجديد على المستوى العالمي والمحلي.
- نقص الكتب الخاصة بموضوع الدراسة على مستوى مكتبة الجامعة.

الحدود الزمانية و المكانية:

الحدود الزمنية: تم اجراء الدراسة: الجانب النظري من مارس الى جوان اما الجانب التطبيقي فقد تم اجراء الدراسة في ظرف 6 ايام.

الحدود المكانية: تم اجراء الدراسة في مديرية سونلغاز سوق اهراس

الفصل الأول:

الاطار العام للتحول الرقمي

تمهـــيـــــــــــــــــد:

شهدت نهاية 2019 حدثا تاريخيا ألقى بضلاله على وحدات النظام الدولي بشكل عام و الجزائر بشكل خاص، حيث شكل ظهور جائحة كورونا حدثا بارزا أدى إلى رجات علمية و اقتصادية وسياسية و حتى اجتماعية على كل دول العالم و منهم الجزائر، فلقد شكلت العولمة احد العناصر المؤثرة في المتغيرات والعوامل المجتمعية والإنسانية، مما أدى إلى إضعاف المفهوم السيادي و الأمني المعمول به لدى الدولة الوطنية، كما ادت هذه الجائحة الى رفع وتيرة التوجه نحو الرقمنة، و الاعتماد عليها كأداة تسييرية انجع في ظل ظروف الغلق التي واكبت هذه الفترة.

في هذا الفصل سنحاول ابراز الاطار المفاهيمي للتحول الرقمي من خلال ثلاثة مباحث وهي :

- المبحث الاول: الاطار النظري و المفاهيمي للتحول الرقمي.
- المبحث الثاني: واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر.
- المبحث الثالث: ماهية المردودية.

المبحث الاول: الاطار النظري و المفاهيمي للتحول الرقمي.

لقد زاد وفي الآونة الاخيرة الاهتمام بموضوع التحول الرقمي نظرا لأهميته المرتبطة بتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال والعولمة والتجارة العالمية واتفاقيات مناطق المبادلات التجارية الحرة، وقد غير التحول الرقمي طريقة تقديم الخدمات للجمهور من عملاء ومواطنين وبات كل شيء مرتبط بالأنترنيت.

المطلب الاول: مـاهيــة و خصائص التحـول الـرقمــي.

اولا: ماهية التحول الرقمي.

يعرف التحول الرقمي على انه تحول المنظمة تدريجيا من الاستغراق في التعامل مع الماديات فقط إلى اهتمام بالمعلومات و المعرفة و الاستثمار ما تكشف عنه الفرص و الإمكانيات و ذلك للوصول إلى أعلى مستوى من الانجاز و الكفاءة .[1]

و يعرف بانه جهد خاص تباشره المنظمة في تصميم نظام مميز للأعمال، يسمح باستثمار تقنيات الاتصالات والمعلومات الى ابعد مدى. مما ينعكس على تمتعها بكل ما تتيحه التقنية الرقمية من امكانيات للعمل والاداء من خلال تصميم نظام الاعمال الذي يحقق لها المنافسة، فالتحول الرقمي يعني استخدام التكنولوجيا لدعم عمليات التغيير الجذري في العمليات المؤسسية للمنظمة فيساعد في توظيف التكنولوجيا لتحسين الكفاءة التشغيلية وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء والجمهور، بما يخدم سير العمل داخل المؤسسة بكافة اقسامها ويضمن توفير الوقت والجهد في ان واحد.

ويعرف أيضا بأنه إعادة تصميم الأعمال في نماذج عصرية توظف البيانات و التطبيقات و القدرات الرقمية بالشكل الأمثل، أو استخدام التقنية لتحويل العمليات التشغيلية من تقليدية إلى رقمية.[2]

[1] – عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، **دور التحول الرقمي في رفع كفاءة اداء البنوك و جذب الاستثمارات**، الكلية الجامعية للعلوم و التكنولوجيا، غزة، فلسطين، 2020 ، ص 7

[2] – محمد فتحي عبد الرحمن احمد ، **استراتيجية مقترحة لتحويل جامعة المنيا الى جامعة ذكية في ضوء توجهات التحول الرقمي و النموذج الاماراتي لجامعة حمدان بن محمد الذكية**، جامعة المنيا، مصر، 2020 ، ص 20

و يعرف ايضا على ان عملية التحول الرقمي تتطلب وجود نموذج عمل و قدرات تقنية و رقمية يتم جمعها لابتكار منتجات و خدمات ابداعية مقارنة بالطرق التقليدية في تقديم الخدمات، و تحسين الكفاءات التشغيلية و خفض التكلفة و الاستحواذ على شريحة اكبر من العملاء و الجمهور من اجل التفوق على المنافسين.[1]

يعرف على انه ذلك الاقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية و يوظف المعلومات و المعرفة في ادارته، بوصفها المورد الجديد للثورة ، و مصدر إلهام للابتكارات الجديدة.[2]

و من خلال التعريفات السابقة يتضح ان الاقتصاد الرقمي او ما يسمى باقتصاد تكنولوجيا المعلومات، هو اقتصاد اساسه المعلومات و محركه التكنولوجيا و الاتصالات، اذ يقوم على بنية تحتية رقمية عالية مرتبطة بمعظم شؤون الحياة. حيث عرف على انه "ذلك الاقتصاد المرتبط بمفهوم مجتمع المعلومات الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الاساسية للاقتصاد و العلاقات البشرية ككل متجسدة في بنية تحتية رقمية عالية كفيلة بتحقيق ذلك في شتى مجالات الحياة".[3]

و حتى يقوم التحول الرقمي لا بد من توفر الاعمدة الاساسية الخمسة التي تتمثل في:

[1]- جميلة سلاجمي، يوسف بوشي، **التحول الرقمي بين الضرورة و المخاطر**، جامعة تيارت، الجزائر،2019، ص5

[2]- حسن مظفر الرزو، **مقومات الاقتصاد الرقمي و مدخل الى اقتصاديات الانترنيت**، الطبعة الاولى، معهد الادارة العامة، الرياض، 2006، ص13

[3]- بوشول فائزة و اخرون، **واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي و الجزائر**، جامعة سطيف،ص121

الشكل (2): الأعمدة الأساسية للتحول الرقمي

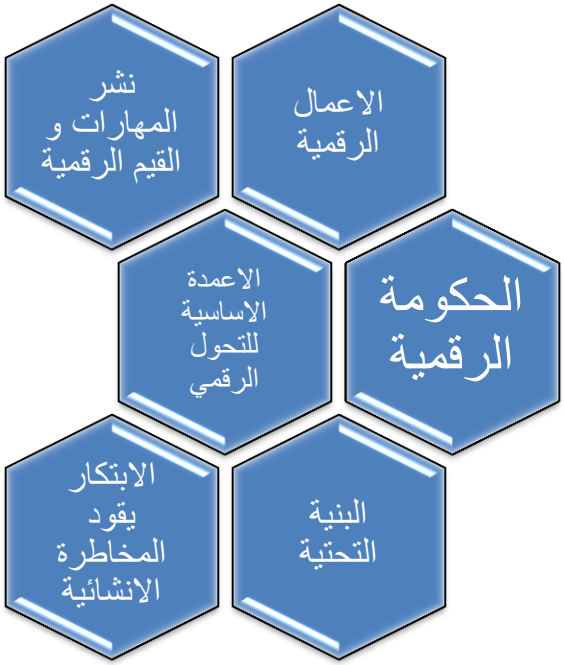

المصدر: مريم ياحي، دور التكنولوجيا الرقمية في تعزيز النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 3، 2021

أ-العمود الأول: الحكومة الرقمية

يتعين على الحكومة الرقمية أن تكون قادرة على إدارة و قيادة ما يلي:

- تحسين الكفاءة الإنتاجية في عملياتها.
- تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.
- تشجيع الشفافية و تخفيض الفساد.
- تحسين سهولة إقامة مشروعات أعمال جديدة.[1]

ب- العمود الثاني: الأعمال الرقمية

[1]- مريم ياحي، **دور التكنولوجيا الرقمية في تعزيز النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا**، مجلة السياسة العالمية، الملجد 5، العدد3، 2021،ص 279

يركز هذا العمود على تنمية و تقوية سوق رقمي متميز بزيادة جودة الشمول المالي، و المنافسة العادلة و بنية تحتية جيدة من المعلومات، و تقديم حماية فورية للمستهلكين.

ج– العمود الثالث: البنية التحتية

يتطلب تأسيس بنية تحتية فكرية جيدة ما يلي:

ثقافة اجتماعية: تشجع على استخدام الأصول الرقمية، و تكنولوجيا المعلومات.

- الرشد السياسي: يكون من جانب الحكومة.
- الرشد الاقتصادي: بمعنى أن يحقق الإنفاق على هذه البنية زيادة في القوة.[1]

د– العمود الرابع: الابتكار يقود المخاطرة الإنشائية

- استخدام قطاع الأعمال للعديد من التكنولوجيا الرقمية و بصفة خاصة الهاتف المحمول، التجارة الالكترونية، الذكاء الصناعي...

الدخول في أعمال جديدة تربط العملاء من أصحاب المصالح خلال قنوات رقمية.

هـ– العمود الخامس: نشر المهارات و القيم الرقمية

من الأهمية يمكن تنمية المهارات الرقمية من بداية التعليم الأولى حتى التعليم الجامعي، و يكون على شكل مقررات دراسية مستقلة في كل المراحل التعليمية.[2]

ثـانيـــا: خصائص التحول الرقمي.

إن التحولات الرقمية الجديدة تعد من ابرز وسائل التغلب على الانقسامات الإنمائية بين مختلف دول العالم، كما تساهم في تحقيق رفاهية المجتمعات و الأفراد من خلال ما توفره من خدمات متنوعة وهو ما يوضح أهمية التحول

[1]– صبح محمود Pillars of digital economy، 5، المؤتمر السنوي الرابع والعشرون لبحوث الأزمات بعنوان " ادارة التحول الرقمي لتطبيق رؤية مصر 2030، جامعة عين الشمس 2019، ص 7

[2]– صبح، محمود، مرجع سبق ذكره، ص8

الرقمي ودوره في تسهيل عمليات تبادل المعلومات و البيانات دون التعرض لحواجز مكانية او زمنية و يعود هذا للخصائص التي يتميز بها التحول الرقمي ومن أهمها:

- **التفاعلية:** حيث يتبادل القائم بالاتصال و المتلقي الأدوار، و تكون ممارسة الاتصال ثنائية و تبادلية، و ليست في اتجاه أحادي بل يكون هناك حوار بين الطرفين.
- **اللا تزامنية:** و هي إمكانية التفاعل مع العملية الاتصالية في الوقت الذي يناسب الفرد، سواء كان مستقبلا أو مرسلا.
- **المشاركة و الانتشار:** يسمح التحول الرقمي لكل شخص يمتلك وسائل بسيطة أن يكون ناشرا لرسالته و يشاركها مع الآخرين. [1]
- **المرونة:** تتسم الشبكة الرقمية بالمرونة حيث تخضع النظم الرقمية عادة للتحكم من جانب برامج software بالحاسوب ما يسمح بقدر عال من جودة الاستخدام.
- **التخزين و الحفظ:** حيث يسهل على المتلقي تخزين و حفظ الرسائل الاتصالية و استرجاعها كجزء من قدرات الوسيلة في حد ذاتها. [2]
- **تجاوز وحدتي المكان و الزمان:** فالتحول الرقمي يتيح إمكانية الاتصال عن بعد و بالتالي لا يفترض فيه وجود طرفي عملية الاتصال في مكان واحد كما هو في الاتصال المواجهي و الذي كان شرطا لتوفر عنصري المرونة و التفاعلية.
- **الذكاء:** تتسم الشبكات الرقمية بقدر عال جدا من الذكاء، حيث يمكن ان يصمم النظام الرقمي لكي يراقب تغير أوضاع القنوات الاتصالية بصفة مستمرة و يصحح مسارها. [3]

و من هنا يتضح أن لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال و التحولات الرقمية دورا هاما في تعزيز التنمية البشرية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و ذلك لما لها من خصائص متميزة و أكثر كفاءة من وسائل الاتصال التقليدية.

[1] – بشرى حسين الحمداني، **التربية الاعلامية و محو الامية الرقمية**، ط1 ، دار النشر، الاردن، 2015، ص 138

[2] – بشرى حسين الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 139

[3] – حسن عمار مكاوي، **تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات**، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،1997، ص151

المـطلـب الثـانـــي: اهـداف ومـتـطلبات التحـول الرقـمـي.

اولا: اهـداف التـحـول الرقـمـي.

تتباين الاهداف من التحول الرقمي بين مختلف الدول و كذا المؤسسات و لكن يمكننا ان نجملها في النقاط التالية:

- إدارة و متابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة و كأنها وحدة مركزية.
- تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة.
- زيادة الترابط بين العاملين و الإدارة العليا، و متابعة الموارد كافة.
- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية و ما يتعلق بها من عمليات.
- صغر المكان المجهز لحفظ المعلومات الالكترونية الخاصة بالطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين في الجامعة .[1]
- تخفيض التكلفة التي تعتمد على الوسائل التقليدية.
- حفظ مصدر المعلومات الأصلي من التلف.
- تقليص المدة الزمنية التي تستغرقها المعلومة من مصدرها الأساسي إلى المتلقين و المستخدمين.
- الارتقاء بمستوى البحث العلمي من خلال الارتقاء بخدمات المعلومات المتقدمة.
- الحصول على المعلومات دون تدخل العنصر البشري. [2]

ثـانيـا: متطلبات التحول الرقمي.

ان التحول من التنظيم الاداري التقليدي الى تنظيم الاتصالات الالكترونية، شأنه شأن اي مشروع اخر يحتاج الى تهيئة البيئة المواتية لطبيعة عمله، من حيث هو عملية متعددة الجوانب و المفاهيم و الممارسات و التي تستلزم اجراء تغييرات كثيرة و واسعة تشمل نوعية العاملين و الاجهزة المستخدمة و طرق الاداء و تتيح للمواطن ان يتعامل مع ما يمكن اعتباره – ان صح التعبير– موظف عام الكتروني.[1]

[1] – حريض عبد الناصر، حمداوي عبد العزيز، **التحول الرقمي و دوره في تحسين جودة الخدمة التعليمية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة ادرار، الجزائر، 2020، ص 10

[2] – فاطمة الزهراء فرحات ، **دور التحول الرقمي في تحسين اداء وظائف العلاقات العامة في المؤسسة العمومية الجزائرية**، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2019، ص 66

1- المتطلبات التقنية

و تتمثل في مجموعة المكونات المادية التي يمكن من خلالها تنفيذ تطبيقات الادارة الالكترونية و ترتبط بإيجاد حواسيب الكترونية و نظم بيانات متكاملة، و هواتف و فاكسات و تعمل بنية الاتصالات على زيادة الترابط بين مختلف الاجهزة الادارية و تختلف متطلبات الادارة الالكترونية بين مبادرة إلكترونية و اخرى و هذا بحسب برامج التحول الالكتروني وتبعا لحجم المنظمة التي تستهدف الأتمة والكلية او جزئية لوظائفها وانشطتها الادارية ، ومن اهم عناصر البنية التحتية التي لا يمكن تطبيق الادارة الالكترونية بدون توافرها في المنظمات تنحصر في ما يلي :

1-1-البنية التحتية الصلبة للأعمال الالكترونية : وتتمثل في كل التوصيلات الارضية والخلوية عن بعد واجهزة حاسوب وشبكات وتكنولوجيا المعلومات المادية الضرورية لممارسة الاعمال الالكترونية وتبادل البيانات الكترونيا

1-2- البنية التحتية الناعمة للأعمال الالكترونية : وتشمل مجموعة الخدمات والمعلومات والخبرات وبرمجيات النظم التشغيلية لشبكات وبرمجيات التطبيقات التي يتم من خلالها انجاز وظائف الاعمال الالكترونية.

1-3- شبكات الاتصال واهمها :

- **شبكات الانترنيت** : وهي عبارة عن شبكة عملاقة من الحواسيب المشابكة حول العالم وتربط المجتمعات بكل قطاعاتها ونشاطاتها المختلفة تمكن مستعمليها من الوصول الى المعلومات المختلفة عن طريق هذه الحواسيب .

الشبكة الداخلية او الانترنيت : هي شبكة اتصال خاصة تستخدم الموارد المتاحة للأنترنيت بغية توزيع المعلومات داخل المؤسسة ، ويمكن لمجموعات خاصة فقط من الوصول اليها.

- **الشبكة الخارجية او الاكسترانت** : هي امتداد للشبكة الداخلية بحيث تسمح لمجموعات خارجية والتي لها علاقة بطبيعة نشاط المؤسسة كالموردين ، والزبائن واطراف اخرى باطلاع على المعلومات التي يتم عرضها بواسطة الانترنيت .

2- المتطلبات البشرية .

[1]- يتوجي سامية، **اطر رقمنة الادارة العمومية في مشروع الجزائر الالكترونية 2013**، مجلة معارف ، قسم العلوم القانونية، الجزائر، جامعة البويرة، جوان 2015، العدد 18، ص 210

- ان الادارة الالكترونية لا تدير نفسها بل تحتاج الى قدرات خاصة في كل مراحلها ، لذلك هناك ضرورة لوجود يد عاملة مؤهلة تمتلك خلفية معرفية وتدريبا على مبادئ التقدم التقني ، حتى يتم التأكد من حسن استخدام تقنيات المعلومات في الوسط الاداري، وانه لا يكفي تعليم العاملين بالإدارة وتدريبهم على اساليب العمل الجديدة والاجهزة وتحفيزهم على ذلك وحسب بل ينبغي ايضا توعية وتثقيف المتعاملين او الفئة المستهدفة وتهيئتها نفسيا لتلقي هذه الخدمة والتعاطي معها بأريحية والاقبال عليها ، وتبصيرهم بمزاياها وخدماتها .[1]

3- المتطلبات الادارية .

تعد امرا جوهريا لتطبيق الادارة الالكترونية اذ تساهم في التطوير والتغيير وتدعمه وتأخذ بكل جديد من خلال استخدام الحداثة في الاساليب الادارية الحديثة ، الى جانب ذلك ينبغي على الاداريين التخلص على الاجراءات البيروقراطية والروتينية المعيقة لكل تطور ، كما تحتاج الادارة الالكترونية ايضا الى تطوير وتبسيط الاجراءات وخطوات العمل مما يخفف الاعباء الادارية .

يضاف الى ذلك الوعي بنماذج واساليب ادارة المنظمة بطريقة كفؤة وفعالة ومعرفة الصلاحيات والمستويات الادارية في المؤسسة يساعد كثيرا في تخطيط وتطبيق نظم وادوات الادارة الالكترونية ، وعلى العكس من ذلك ، يكون من نتائج غياب الوعي بنماذج واساليب ادارة المنظمة والفشل في اداراتها بطريقة كفؤة وفعالة ما يؤدي الى حدوث فجوة كبيرة بين تطوير مشروع الادارة الالكترونية والصلاحيات الممنوحة للعاملين وبما يزيد من مقاومة الافراد العاملين لهذا التغيير الجذري الجديد ، مما قد يؤدي الى انحدار المؤسسة .

4- متطلبات القانونية

يجب على اي دولة وقبل ادخال التعاملات الالكترونية لأعمالها ان تراعي ضرورة خلق بيئة تشريعية ملائمة ومناخ قانوني يستجيب لمتطلبات الادارة الالكترونية ويسهل معاملاتها ويضعها موضع الاعتراف القومي والدولي ، اضافة الى القضايا

[1]- بن سلمان غنيمة، **اثر رقمنة العمليات الادارية على اداء الموارد البشرية بالمؤسسات القضائية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي، جامعة احمد دراية ادرار، سنة 2021، ص 7

الخاصة بتدابير الامن والحماية والسرية للمعلومات وان تتجه النظم القانونية المختلفة لمعالجة الاثار التي خلفتها التقنية العالية وادوات العصر الرقمي عبر حركة تشريعية تعكس استجابة التشريع للجديد والمستجد في هذا الحقل وذلك لتحقيق الاهداف التالية :

- ✓ اعطاء المشروعية للأعمال الالكترونية الخاصة بالإدارة الالكترونية ، وبتحديد المباح والمحرم منها والعقوبات المفروضة .
- ✓ تحقيق سهولة الوصول الالي للمعلومات ، ووضوح الاجراءات التي تحكم هذه العملية .
- ✓ تحقيق الامن الوثائقي وخصوصية وسرية المعلومات ، وتحديد معايير ثابتة وشفافة لجميع التطبيقات الالكترونية .
- ✓ اعطاء مشروعية لاستعمال الوثائق الالكترونية كإثبات الشخصية الالكترونية واستخدام التوقيع الالكتروني والبصمة الالكترونية وما الى ذلك .
- ✓ تسهيل التعاملات الالكترونية كالمعاملات المالية الالكترونية والبريد الالكتروني.
- ✓ وضع الاطر التشريعية اللازمة للإدارة الالكترونية وتحديثها وفقا للمستجدات .[1]

5- المتطلبات الامنية

يقصد بأمن المعلومات الالكترونية ضمان بقاء المعلومات الخاصة بالجهة او المؤسسة او المنظمة التي تدار الكترونيا في مأمن من الوصول اليها والتلاعب بها ، والامر نفسه ينطبق على المؤسسة نفسها والعاملين فيها ، واجهزة الحاسوب المستخدمة ووسائط التخزين التي تحوي اسرار مؤسسة وبياناتها وذلك بتامين اكثر من وسيلة جماعية كالبرامج المضادة للقرصنة لضمان سلامة المعلومات التي تعد اغلى ما تملكه المؤسسة .[2]

المبحث الثاني: واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

لا يخفى على احد ان تكنولوجيات الاعلام و الاتصال اضحت اليوم احدى القوى المحركة التي يعول عليها كثيرا لإنجاح برامج التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، اقليمية كانت او وطنية، وفي كافة قطاعات النشاط.

[1]- حسين مصطفى هلالي و اخرون، **الادارة الالكترونية**، دار السحاب للنشر و التوزيع، القاهرة، 2010، ص 91

[2]- احمد كاظم بريس، ورود قاسم جبر، **تكنولوجيا التحول الرقمي و تأثيرها في تحسين الاداء الاستراتيجي للمصرف**، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 16، العدد 65، ص 210

من هذا المنطلق، قامت الحكومة الجزائرية بإدراج تطوير تكنولوجيات الاعلام والاتصال وما ينتج عنه من تحويل رقمي للمجتمع الجزائري بطبيعة الحال في قائمة اولوياتها، والواقع انها ترمي من خلال هذا الاجراء الى تشييد مجتمع معلومات شامل والارتقاء بالجزائر الى اقتصاد قائم على العلم والمعرفة. وهو نابع كذلك من رغبة سياسية جلية لا تنفك السلطات العليا للبلاد عن التأكيد عليها.

المطلب الاول: ظهور الانترنيت و أثرها على الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

اولا: ظهور الانترنيت في الجزائر وتطور استخدامها

تعد شبكة الانترنت في الجزائر البنية التحتية الضرورية واللازمة لقيام الأعمال الالكترونية، وأصبح من الضروري على المؤسسات الجزائرية أن يكون لها موقع على هذه الشبكة العالمية.

1-ظهور الانترنيت في الجزائر.

عرفت الجزائر دخول الانترنت سنة 1994 ، عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني، الذي أنشأ في شهر مارس سنة 1986 من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، فاقتصر استعمالها في معالجة النصوص، وبعدها استعملت للحصول على المعلومة واستشارة بنك المعلومات في مجالات مختلفة، ثم عرفت توسعاً لتشمل عامة الناس، ثم تنشيط البحث في مجال الشبكات ونقل المعطيات و الاتصالات ، وذلك بعد صدور المرسوم الوزاري 257- 89 بتاريخ 28 أوت 1998 الذي أنهى احتكار الدولة لخدمات الانترنت وسمح للمؤسسات الخاصة بتقديم خدمات الانترنت واشترط في مزودي خدمات الانترنت لأغراض تجارية أن يكونوا جزائري الجنسية، وصاحب ذلك ظهور مؤسسات التزويد الخاصة من السنة نفسها، والمتمثلة في مؤسسة TDA و مؤسسة BMGI و مؤسسة GECOS ، وذلك على الترتيب وارتفع عدد مزودي الانترنت إلى 89 مؤسسة سنة 2005، لا تنشط منها سوى 35 مؤسسة.

ورغم تحرير قطاع الاتصالات بشكل كبير إلا أن الوضع الحالي بالنسبة لشبكة الانترنت ما يزال ضعيفاً مقارنة بالدول الجوار وتكشف إحدى الإحصائيات المتوفرة أن مجموع مستخدمي الانترنت في الجزائر بلغ مليون شخص حتى نهاية 2005 ، بينما أكدت دراسة متخصصة أن الجزائر تحتل المرتبة العاشرة في إفريقيا من حيث انتشار الإعلام والاتصال

2- تطور استخدام الانترنيت في الجزائر.

بعد تطوير قطاع الاتصالات و القطاع الرقمي من الاولويات التي حددتها الجزائر لنفسها منذ عام 2000، ادى الانفتاح على المنافسة في سوق الاتصالات بعد نشر القانون العام رقم 03-2000 المؤرخ في 05 اوت 2000 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و الاتصالات الى تغيير جذري في نهج السلطات في مجال الاتصالات السلكية و اللاسلكية و مكن من تحقيق نتائج ملحوظة، لا سيما في سوق تكنولوجيا الهاتف المحمول الذي ادخل تكنولوجيات الجيل الثاني 2G في عام 2001، الجيل الثالث 3G ديسمبر 2013 و الجيل الرابع 4G سبتمبر 2016.

بهدف ادخال مزيد من التحسينات على هذا السوق، ادخل القانون 18-04 المؤرخ في 24 شعبان 1439 الموافق 10 ماي 2018، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و الاتصالات الالكترونية، احكاما لصالح تهيئة مناخ يفضي الى ريادة الاعمال و تحسين شروط الوصول الى سوق الاتصالات الالكترونية و تحسين جودة الخدمة لصالح جميع المواطنين دون استثناء.

نقدم من خلال ذلك تقرير عن وزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية عن التطورات التي لوحظت في سنة 2020

I. شبكة الهاتف الثابت:

1-تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر

الجدول رقم (1): يمثل تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر.

المؤشر	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت	3 098 787	3 267592	3 404 709	4 100 982	4 164 039	4 635 217	4 709 372

المصدر: تقرير التنمية لسوق الهاتف و الانترنيت في الجزائر للسداسي الاول 2020، مديرية الاحصاء، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ص 2.

تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر يميل في السنوات الاخيرة نحو نمو ايجابي خلال السداسي الاول 2020، سجل هذا العدد نمو طفيف مقدر ب 1.57% لينتقل من 4.6 الى 4.7 مليون اشتراك.[1]

[1]- تقرير التنمية لسوق الهاتف و الانترنيت في الجزائر للسداسي الاول 2020، مديرية الاحصاء، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، بتصرف ص 2.

2- تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت حسب نوع الاشتراك:

الجدول رقم (2): يمثل تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت حسب نوع الاشتراك.

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الاشتراكات السكنية	2 832 238	2 967 737	3 611 735	3 711 765	4 190 162	4 272 004
الاشتراكات المهنية	435 354	436 972	489 247	452 274	445 055	437 370
المجموع	3 267 592	3 404 709	4 100 982	4 164 039	4 635 217	4 709 374

المصدر: تقرير التنمية لسوق الهاتف و الانترنيت في الجزائر للسداسي الاول 2020، مديرية الاحصاء، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ص 2.

تستمر هيمنة الاشتراك السكني خلال السداسي الاول لسنة 2020 على اشتراكات شبكة الهاتف الثابت، بحيث تمثل الاشتراكات السكنية 90.71% من المجموع الاجمالي للاشتراكات.[1]

I. شبكة الانترنيت:

1-شبكة الالياف البصرية

الجدول رقم (3): يمثل شبكات الالياف البصرية.

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020
طول الالياف البصرية	70 700	76 514	127 372	145 120	172 000	181 202
عرض النطاق الدولي	485 155	630 150	1 015 220	3 374 277	3 564 556	16 343 120

المصدر: تقرير التنمية لسوق الهاتف و الانترنيت في الجزائر للسداسي الاول 2020، مديرية الاحصاء، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ص7.

في اطار عصرنة البنية التحتية و تحسين الخدمات، تتواصل الجهود المبذولة لتمديد شبكات الاتصال بالألياف البصرية.

[1]- تقرير التنمية لسوق الهاتف والانترنيت في الجزائر 2020، مرجع سبق ذكره، ص3

في السداسي الاول لعام 2019، بلغ طول الالياف البصرية 172000 كلم. اما بالنسبة للسداسي الاول 2020 فقد بلغ طول الالياف المنجزة ب 181 202 كلم بزيادة 4.79%

في السداسي الاول سنة 2020 بلغ عرض نطاق الانترنيت الدولية بقدرة 16343 جيغابايت/ثانية، اي بزيادة قدرها 78% بالنسبة لسنة 2019 و هذا التحسن الكبير نتيجة للجهود المبذولة من ناحية تحسين جودة و خدمات الانترنيت مع زيادة في التدفق بزيادة نشر الكابلات الدولية الجديدة و زيادة استغلالها.

2- تطور عدد اشتراكات الانترنيت

2-1- تطور عدد اشتراكات شبكة الانترنيت الثابت حسب نوع التكنولوجيا

الجدول رقم (4): يمثل تطور عدد اشتراكات شبكة الانترنيت الثابت حسب نوع التكنولوجيا.

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ا دي أس أل ADSL	1 838 746	2 083 098	2 246 918	2 172 096	2 334 005	2 410 242
الالياف البصريةFTTX	/	/	714	11 369	43 115	53 394
الجيل الرابع الثابت 4G LTE Fixe	423 280	775 792	920 244	861 235	1 191 612	1 201 586
الوايماكس WIMAX	233	661	621	619	444	413
روابط مخصصة LS	/	/	34 008	11 516	11 280	10 291
المجموع	**2 262 259**	**2 859 551**	**3 202 505**	**3 063 835**	**3 580 456**	**3 675 926**

معطيات اتصالات الجزائر فقط.

في نهاية السداسي الاول لعام 2020، ارتفع عدد اشتراكات الانترنيت الثابت بنحو 95470 مشتركا مقارنة بعام 2019، بزيادة قدرها 2.6%[1]

[1]- تقرير التنمية لسوق الهاتف و الانترنيت في الجزائر 2020مرجع سبق ذكره، ص 7

2-2- توزيع اشتراكات الانترنيت الثابت حسب التدفقات.

الجدول رقم (5): توزيع اشتراكات الانترنيت الثابت حسب التدفقات.

المؤشر	2017	2018	2019	2020
الاشتراكات اقل من 2 ميغابيت	1 070 607	7557		
الاشتراكات من 2 ميغابيت الى اقل من 10 ميغابيت	1 211 630	2 192 357	2 385 257	2 470 361
الاشتراكات التي تساوي او تزيد عن 10 ميغابيت	920 268	863 921	1 195 199	1 205 565
المجموع	3 202 505	3 063 835	3 580 456	3 675 926

في السداسي الاول لسنة 2020، تعتبر الاشتراكات بين 2 ميغابيت و 10 ميغابيت سائدة بنسبة 67.13% و الاشتراكات التي تفوق سرعة التدفق 10 ميغابيت تمثل 32.71% و هذا راجع الى السياسة القطاعية التي تهدف الى توفير سرعة عالية تتماشى مع تطلعات المواطن الجزائري مع العلم ان جميع الاشتراكات تصل سرعة تدفقها الى اكثر من 2 ميغابيت/ ثانية

ثانيا: الاقتصاد الرقمي في الجزائر بين الامكانيات و الطموح.

نستعرض فيما يلي مجموعة من المؤشرات

1-1-مؤشرات الابعاد الاستراتيجية :

رتب مجلس الوحدة الاقتصادية العربية 22 دولة عربية وفقا للأبعاد الاستراتيجية، و كان ترتيب الجزائر كالتالي:

الجدول رقم (6): يمثل الترتيب العربي للجزائر وفقا للأبعاد الاستراتيجية.

	الاسس الرقمية	**الابتكار الرقمي**	**الحكومة الالكترونية**	**الاعمال الرقمية**	**المواطن الرقمي**
الترتيب	**11**	**9**	**12**	**12**	**10**

المصدر: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، القاهرة، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 2020، 50

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

احتلت الجزائر المرتبة 11 عربيا من حيث الاسس الرقمية، و هو خاص بمستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات التي تمكنها من مواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة على مستوى العالم.

احتلت الجزائر المرتبة 9 عربيا من حيث الابتكار الرقمي، و هو يبين مدى مواكبة المستقبل التكنولوجي المتسارع على المستوى الدولي و توفر نظم التعليم و المهارات التي تساعد على الابتكار المتواكب مع اتجاه التكنولوجيا الحديثة.

احتلت الجزائر المرتبة 12 عربيا من حيث الحكومات الالكترونية، و هو يبين مدى توفير حكومة رقمية تستهدف الاستثمار في تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات لصالح خدمة مواطنيها و تخفيض تكاليف التعامل و رفع جودة الحياة للمواطن و تحقيق الشفافية، مع توفر اليات الحوكمة الفعالة لتحقيق النفع بين الاطراف ذات الصلة الثلاثة الافراد الشركات الحكومات.[1]

احتلت الجزائر المرتبة 10 عربيا من حيث المواطن الرقمي، و هو يبين مدى استفادة الافراد من استخدام التكنولوجيا الرقمية و توفر مستوى التعليم و المهارات المؤهلة لذلك و رفع جودة الحياة للمواطنين

الجزائر تتوسط الدول العربية من حيث الابعاد الاستراتيجية، فهي ليست من الدول العربية المتقدمة ولا متأخرة.

1-2- مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي:

تتراوح قيمة مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بين 100% و 0% الاسوء، و بناءا على النتائج المحققة لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي فقد تم تقسيم 22 دولة عربية الى ثلاث مجموعات، و احتلت الجزائر المرتبة الثانية عشر، و قد صنفت في المجموعة الثانية، و تعتبر هذه الدول دول واعدة رقميا، حيث قطعت شوطا معقولا في مسيرة التحول الرقمي، و تم اعتبارها من الدول الجاذبة لاستثمار لكن بأقل من المجموعة الاولى.

[1]- سيد اعمر زينب و شنيني رشيد، **واقع الاقتصاد الرقمي و المؤسسات الناشئة في الجزائر**، ورقة بحثية ضمن ملتقى بعنوان: تحديات و افاق حضانة المؤسسات الناشئة والاقتصاد الرقمي في الجزائر،27 مارس 2021،الجزائر، ص8

و الشكل التالي يوضح المؤشر خاص بالجزائر:

الشكل رقم (3): مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي الخاص بالجزائر.

المصدر: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، القاهرة، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 2020، ص 130.

نلاحظ من خلال الشكل ما يلي:

بلغ مؤشر المؤسسات 31.3% مما يدل على ضعف البيئة السياسية و التنظيمية و الثقة و الامن القومي.

بلغ مؤشر البنية التحتية لاتصالات و تكنولوجيا المعلومات 37.6% مما يدل على ضعف البنية التحتية للاتصالات و الاداء اللوجستي.[1]

بلغ مؤشر التعليم و المهارات 59.7% و هو مؤشر فوق المتوسط للقوى العاملة في الجزائر و مهاراتها.

بلغ مؤشر الحكومة الالكترونية 32.6% و هو يدل على ضعف مشاركة الحكومة إلكترونيا.

بلغ مؤشر الابتكار 28.8% يدل على ضعف المنشورات العلمية و براءات الاختراع و البحث و التطوير.

بلغ مؤشر المعرفة و التكنولوجيا 10.6% ، مؤشر ضعيف جدا، يدل على صعوبة ممارسة الاعمال و قلة المنافسة المحلية و ضعف ثقافة ريادة الاعمال و قلة التسوق من الانترنيت.

بلغ مؤشر نمو سوق الخدمات المالية 40%، و هو مؤشر اقل من المتوسط يدل على ضعف التمويل.

[1] – سيد اعمر زينب وشنيني رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 9

بلغ مؤشر التنمية المستدامة 62.1% و هو مؤشر فوق المتوسط، و يدل على تحسن جودة الحياة و المساهمة في اهداف التنمية المستدامة.

1-3- مؤشر جاهزية الشبكة:

قام معهد بورتولاس الامريكي بوضع مؤشر جاهزية الشبكة لعام 2020، و صنف ما مجموعه 134 اقتصاديا، تمثل مجتمعة ما يقرب من 98% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي. و قد احتلت الجزائر المرتبة 107 من بين 134 دولة.

و الجدول التالي يوضح المؤشر بالتفصيل:

الجدول رقم (7): يمثل بيانات حول جاهزية الشبكة في الجزائر.

مؤشر جاهزية الشبكة	المرتبة	التكنولوجيا	المجتمع	الحوكمة	التأثير
35.15	107	25.66	38.85	35.24	40.85[1]

المصدر: Portulans Institute. (2021). *NRI 2020 Countries*. Retrieved February 21, 2021, from Portulans

نلاحظ من الجدول ما يلي:

عدم الوصول لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بشكل جيد في الجزائر، بما في ذلك ضعف البنية التحتية للاتصالات و نوع التكنولوجيا الرقمية المنتجة فيها، و المحتوى و التطبيقات التي يمكن نشرها محليا، و ضعف استعداد الجزائر لمستقبل الاقتصاد الرقمي و اتجاهات التكنولوجيا الجديدة.[2]

[1] – Portulans Institute. (2021). *NRI 2020 Countries*. Retrieved February 21, 2021, from Portulans Institute: https://networkreadinessindex.org/nri-2020-countries/

[2] – سيد اعمر زينب وشنيني رشيد، مرجع سبق ذكره ، ص 9

ضعف استخدام المجتمع من افراد و شركات و حكومة للتكنولوجيا، و عدم الاستفادة من مهاراتهم للمشاركة في الاقتصاد الرقمي.

ضعف الحوكمة و الثقة الكافية و الامان للأفراد و الشركات في سياق الاقتصاد الرقمي، و نقص التنظيم، ووجود فجوات رقمية بين افراد المجتمع الجزائري.

الاقتصاد الرقمي له تأثير لا بأس به لتحسين النمو و الرفاهية في المجتمع و الاقتصاد الجزائري.

مؤشر جاهزية الشبكة في الجزائر ضعيف بنسبة 35.15% حيث كانت ركائزه ضعيفة.

المؤسسات الناشئة في الجزائر:

2-1- دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر:

في الآونة الاخيرة اعطت الدولة الجزائرية اهتماما كبيرا للمؤسسات الناشئة، حيث لم تكن معروفة من قبل، و كان الحديث على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقط، بينما حاليا انشئت وزارة منتدبة لدى الوزارة الاولى مكلفة باقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة.

تم انشاء الارضية الرقمية للمؤسسات الناشئة بغرض جمع المعلومات من الشركات الناشئة و المشاريع الصغيرة القائمة في الجزائر من اجل بناء قاعدة بيانات مركزية لجميع الاطراف الناشطين في النظام البيئي. ستكون قاعدة البيانات بمثابة مصدر للشراكات المستقبلية مع افضل الشركات في مختلف المشاريع.

في 16 نوفمبر 2019 تم عقد ندوة بعنوان: دعم المؤسسات الناشئة في مجالات المرفق العمومي المحلي بالمركز الدولي للمؤتمرات نادي الصنوبر العاصمة، و قد تطرق فيها الى: تسيير المرافق العمومية الجوارية، العنونة و المعلومة الجيومكانية، رقمنة الخدمات العمومية، الطاقات المتجددة و البيئة، تهيئة و جاذبية الاقليم و تسيير المخاطر الكبرى و المدن الجديدة.

تم اصدار المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتضمن انشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة و مشروع مبتكر و حاضنة اعمال بهدف المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة و ترقيتها و المشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة.

في 03 اكتوبر 2020 تم عقد المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة المنظم بالمركز الدولي للمؤتمرات تحت عنوان « ALGERIA DISRUPT 2020 » للإعلان عن عدد من التدابير التي قامت بها الحكومة في اتجاه دعم النظام البيئي للمؤسسات الناشئة، و من بينها تم رسميا اطلاق صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، الذي يعتمد على الية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الاموال و ليس على ميكانيزمات التمويل التقليدية المختلفة القائمة على القروض.

تم انشاء الفيدرالية الوطنية للمؤسسات الناشئة و الشباب المستثمر NFSYI و هي منظمة وطنية نقابية، تدافع عن الحقوق المادية و المعنوية لمنخرطيها من رواد الاعمال الشباب المقاول، خريجي الجامعات و حاملي المشاريع، و كل المهتمين بمجال المؤسسات الناشئة و المصغرة، من اجل المضي قدما لبناء اقتصاد وطني قوي، اداته المؤسسة الناشئة و المصغرة التي ستساهم في خلق الثروة، خلق فرص عمل و نقل للخبرات و المعرفة.

في 02 مارس 2021 قام الوزير الاول السيد عبد العزيز جراد بالتدشين الرسمي لمؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة " ألجيريا فانتور" المتواجدة ب " دار-تاك" على مستوى حظيرة "دنيا بارك" بأولاد فايت الجزائر العاصمة، والتي تعتبر بمثابة مسرع خاص بالمؤسسات الناشئة.

2-2- نشاط المؤسسات الناشئة في الجزائر:

ما تزال المؤسسات الناشئة في الجزائر ضعيفة النشاط، وهي ترتكز على بعض القاطاعات، ولها مواقع إلكترونية وبرامج اندرويد، نذكر منها:

قطاع التجارة: من خلال البيع والشراء عبر الانترنيت، فنجد: مؤسسة وادكنيس، مؤسسة جوميا،... الخ

قطاع النقل والدعم: من خلال نقل الاشخاص، وتوفير سيارات الاجرة، ونقل السلع والبضائع... الخ

قطاع الشغل: مثل مؤسسة emploitic.

قطاع السياحة: عبر انشاء مؤسسات سياحية وغيرها.

قطاع الخدمات لتوفير الطعام: من خلال مؤسسات توفر المأكولات للزبائن.

3- معوقات نجاح الاقتصاد الرقمي و المؤسسات الناشئة في الجزائر:

ضعف تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بالجزائر.

ضعف ثقة اصحاب الافكار المبتكرة في المؤسسات الممولة لهم، بسبب سرقة الافكار و المشاريع.

البيروقراطية، من خلال مختلف العراقيل التي تواجهها المؤسسات الناشئة، كاستخراج السجل التجاري و الحصول على التمويل اللازم، و الحصول على عقار مخصص للاستثمار... الخ

عدم ترك فرص كبيرة للمؤسسات الناشئة بالنشاط و النجاح بسبب احتكار رجال المال و السياسة للاقتصاد الوطني و المشاريع.

فرض قيود على التعاملات مع الخارج مما يجعل المؤسسات الناشئة تركز على السوق المحلي او هجرة ملاكها و اصحابها نحو الخارج.

النظام الاقتصادي و المالي و القانوني لا يواكب سرعة التعاملات و كثرتها.[1]

المطلب الثاني : الحكومة الإلكترونية في الجزائر.

تعرف الحكومة الإلكترونية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة لتوفير الخدمات العامة وتحسين الفعالية الإدارية، وتعزيز القيم والآليات الديمقراطية، بالإضافة إلى تحسين الإطار التنظيمي الذي يسهل المبادرات المكثفة ويشير مفهوم الحكومة الالكترونية إلى انتقال تقديم الخدمات الحكومية من الصبغة الورقية إلى الصيغة الإلكترونية، وذلك باستخدام أجهزة الكمبيوتر وشبكات الاتصال والبرمجيات اللازمة لذلك، فالحكومة الالكترونية هي تطبيق واستخدام تقنية الاتصال والمعلومات (Information and communication technology) في الأجهزة الحكومية،

واستثمارها الكامل والفعال في تسهيل الخدمات الحكومية، وتوطيد العلاقات بشكل كفء مع العامة، والعديد من الوحدات الحكومية.

ويبين الشكل التالي مدى ارتباط مفهوم الحكومة الالكترونية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال

الشكل رقم (4): يمثل ارتباط مفهوم الحكومة الالكترونية بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال.

[1] – سيد اعمر زينب و شنيني رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 11

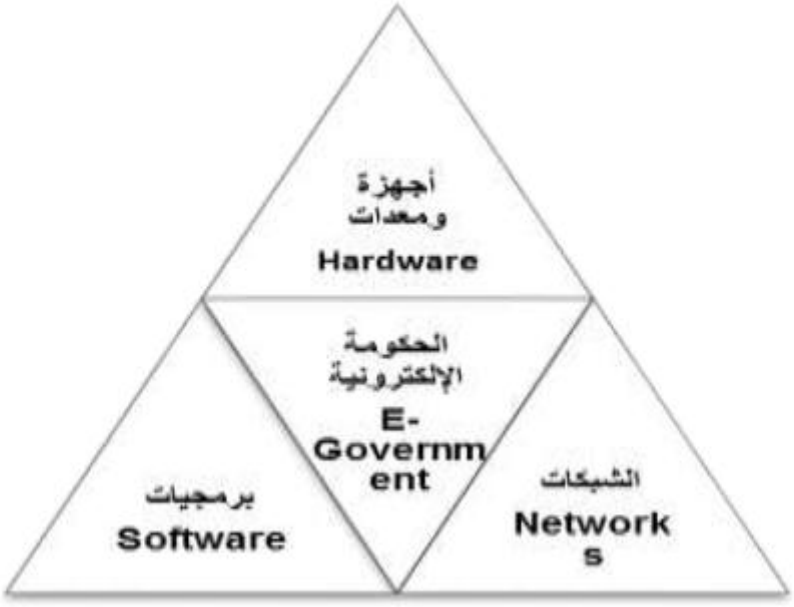

المصدر : نوي طه حسين و آخرون ، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة الخدمة العمومية، الحكومة الذكية في الإمارات العربية المتحدة نموذجا–، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة الجزائر،المجلد03 ، العدد 05، 2018.

وتعرف كذلك على أنها مجموعة من التطبيقات التي تهدف إلى تطبيق تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات العامة من خلال وسائل الاتصال الحديثة كالأنترنت أو الهواتف بهدف تحسين توصيل الخدمات المواطنين وزيادة التأثير الايجابي على مجتمع الأعمال وجعل الحكومة تعمل بكفاءة وفعالية.[1]

أولا : تقييم مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر .

تعمل منظمة الأمم المتحدة على إصدار تقرير بخصوص التقدم في إصدار الحكومة الإلكترونية (E.GouvermementSURRVERY)، وهو تقرير يصدر كل عامين لرصد مستوى التقدم في الحكومة الإلكترونية لمختلف دول العالم، وبعد التقرير أهم مرجع ذي نطاق عالمي في مجال الحكومة الإلكترونية وبعد أيضا التقرير الوحيد عالميا الذي يقيم حالة تنمية الحكومة الإلكترونية في دول الأعضاء في الأمم المتحدة

[1] – محمد الصادق غطاس،**تقييم متطلبات واهداف الحكومة الالكترونية في الجزائر من وجهة نظر مستخدمي الادارات العمومية** ، اطروحة دكتورة، ، جامعة غرداية، 2020، ص 4و 5

البالغ عددها "193"دولة، ويستمر في الصدور منذ 2003، وتتضمن هذه التقارير مؤشر رئيسي وثلاث مؤشرات فرعية، متمثلة في:

مؤشر الحكومة الإلكترونية، مؤشر الخدمات الإلكترونية، مؤشر البنية التحتية للاتصالات، مؤشر رأس المال البشري، مؤشر المشاركة الإلكترونية.[1]

نلاحظ من خلال هذا الجدول أدناه أن الجزائر تحتل مراكز متأخرة في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية مقارنة بدول محل الدراسة، حيث تحتل المرتبة 121 عالميا سنة 2008 بقيمة 0.3515 من المؤشر لينخفض للقيمة 0.31.81 وهذا راجع إلى تراجع مؤشر المشاركة الإلكترونية والذي أصبح يساوي 0.0143 في نفس السنة بعدما كان يساوي 0.0227 في سنة 2008.

ولكن في سنة 2012 نلاحظ أن الجزائر تراجعت للمرتبة 132 رغم زيادة قيمة مؤشر الحكومة الإلكترونية والذي أصبح يساوي 0.3608 وهذا راجع لزيادة مؤشرات الدول الأخرى أكثر مما عليه، ولم تحافظ على هذه المرتبة فتراجعت إلى المرتبة 136 والسبب هو تراجع مؤشر الخدمة الإلكترونية إلى 0.0787 في سنة 2014 بعدما كان0.2549 في سنة 2012 مؤثرا على قيمة مؤشر الحكومة الإلكترونية ورغم ذلك سجل المؤشر انخفاض كبير ليصبح 0.2292 مسببا تراجع كبير في مرتبة الجزائر إلى 150 عالميا وهذا راجع إلى انخفاض المؤشرات الثلاثة الفرعية المتمثلة في مؤشر البنية التحتية ومؤشر الرأس مال الفكري ومؤشر الخدمات الّإلكترونية .

أما في السنتين الأخيرتين 2018_2020 نلاحظ أن الجزائر تراجعت للمرتبة 130_120 على التوالي بقيمة 0.4227 و 0.5173 من المؤشر وهي قيم متوسطة

جدول رقم (8): يمثل ترتيب الجزائر حسب تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية:

المؤشرات / السنوات	مؤشر الخدمات الإلكترونية	مؤشر رأس المال الفكري	مؤشر الشركات الإلكترونية	مؤشر البنية التحتية	مؤشر تنمي الحكومة الإلكترونية	الترتيب عالميا
2008	_	0.7114	0.0227	0.1230	0.3515	121
2010	0.0984	0.0143	0.0143	0.1242	0.3181	131

[1] _ مرجع سبق ذكره، ص 7

2012	0.2549	0.6463	0.0526	0.1812	0.3608	132
2014	0.0787	0.6543	0.0784	0.1989	0.3106	136
2016	0.0652	0.6412	0.1186	0.1934	0.0999	150
2018	0.2153	0.6640	0.123	0.3839	0.4227	130
2020	0.2765	0.6966	0.1548	0.5787	0.5173	120

SOURCE:United Nations E-Gouvermement Survey

2008 2010 2012 2014 2016 2018 2020

ثانيا : تحديات الاقتصاد الرقمي في الجزائر:

هناك العديد من التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي في الجزائر، تتمثل في العديد من العوائق والعراقيل نذكر منها:[1]

1. **ارتفاع سعر الخدمات** : وهذا أمام تدني القدرة الشرائية لدى الجزائريين، مع العلم أن تكلفة حاسوب مزود بمودم بين 50000 و 60000دج، وهذا الارتفاع في تكاليف الحصول على الانترنت يرجع إلى:

- ✓ وجود10 موزعين فقط للإنترنيت في الجزائر بالرغم من حصول أزيد من 108 مزودين على رخص بدء العمل .
- ✓ إذا قارنا الجزائر بأوروبا من حيث أسعار الخدمات الخاصة بمجال الانترنت، فإننا نجد الأسعار في الجزائر تفوق أسعار أوروبا بـ 10 مرات.

2. **الافتقار إلى بنية تحتية في مجال الاتصال** : ومن مظاهر ذلك، التدهور التي تعرفه الجزائر في مجال شبكة الهاتف الثابت وذلك حسب الجدول (02-06)، حيث أن أكثر من يستفيد منها هو القطاع الاقتصادي من (مؤسسات، إدارات .....) بنسبة 70%. وبهذا تبقى الجزائر بعيدة من المقاييس الدولية في نوعية الخدمة المقدمة، فهي تسجل أضعف النسب في مجال التغطية الهاتفية .

[1] – فاطمة تيمزرار،**إسهامات في تطوير الصحافة المكتوبة في الجزائر دراسة وصفية استطلاعية على عينة من الصحفيين** ،مذكرة ماجيستر،جامعة، الجزائر،2008،ص88

3. **ضعف التدفق** : كشفت هيئة الإحصاء العالمية "أكاما" أن الجزائر لاتزال تعرف تأخرا وبطئا شديد في تدفق الانترنت على الرغم من الإمكانيات المرصودة لتطوير المنافسة التي يعرفها سوق الاتصال والانترنت بين مختلف المتعاملين، حيث تشير بيانات الهيئة أن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في سرعة التدفق سنة 2017 .

كما يعتبر المختصون في البرمجيات الإلكترونية، أن الاختلالات التي تعرقل انطلاقة التجارة الرقمية، يمكن اختصارها في تأخر صدور القوانين وغياب الجانب التنظيمي للتجارة الالكترونية، إضافة إلى تأخر فتح المنصات من التتبع المالي لمعاملاتهم التجارية وعلاقتها بالضرائب، زيادة على ذلك غياب ثقة المواطن العادي في وسائل الدفع الإلكترونية خاصة مع غياب التحسيس الإعلامي حول أهمية التجارة الإلكترونية .

أما في الجانب الخدماتي، فهناك وجود نقص في شركات التوزيع والتوصيل التي تضمن إيصال البضائع إلى الزبائن، فضلا على أن التعاملات مع الخارج في الاقتصاد الرقمي، هو بالدينار الجزائري وهي عملة غير قابلة للتحويل في المصارف الخارجية، بالإضافة إلى وجود تباين كبير في سعر الصرف بين البنك الجزائري والسوق الموتزية. الشيء الذي يقف حاجزا في التبادلات الرقمية مع الخارج .

في السياق نفسه، يرى بعض الخبراء في الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة، أن الجزائر تهتم أكثر من أي وقت مضى بالتكنولوجيات العصرية، لكن يبقى هذا الاهتمام سطحيا، مستشهدين بعدم تطور شبكات الانترنت والتي بقيت، رغم توفرها على خدمات الجيل الثالث والرابع، تقدم خدمات رديئة، ويبقى الدفع الإلكتروني في الجزائر يشكل الحلقة الأضعف في مجال التجارة الإلكترونية رغم وجود نصوص قانونية تسمح بذلك، رغم وجود أكثر من 30 مليون مستخدم للانترنت في الجزائر لكن كل التقارير تؤكد أن الجزائر تتصدر ذيل الترتيب لأن خدماتها ذات نوعية ضعيفة .

ثالثا : الآفاق المستقبلية للتحول إلى الاقتصاد الرقمي في الجزائر .

يبدو أن الحكومة الجزائرية استوعبت أن منظومتها لم تعد قادرة على الدفع بالاقتصاد الوطني والخروج من الأزمة المالية التي تتخبط فيها البلاد: كما أنها انتبهت لتأخر عصرنة النظام المصرفي في هذه المرحلة بالذات التي تمر فيها البلاد بأزمة مالية ونقص السيولة في البنوك، فقامت باستحداث وزارة جديدة انتدبتها لوزارة المالية وأطلقت عليها " وزارة الاقتصاد الرقمي وعصرنة الأنظمة المالية " .[1]

[1] – بلعياضي وجدان و راشدي هدى، **دور الاقتصاد الرقمي في تطوير النظام المصرفي الجزائري–الصيرفة الالكترونية نموذجا–**، مذكرة لنيل شهادة الماستر،جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، 2020، ص 54

حددت هذه الوزارة ضمن أولوياتها إرسال محيط الاقتصاد الرقمي والعمل على جعله مفيدا للاقتصاد الوطني، حيث أكدت الوزارة المنتدبة على أن من الأولويات وضع أسس محيط للاقتصاد الرقمي في البلاد بشكل يسمح بضمان نموه وديمومته والتحقق من جعله مفيدا للاقتصاد الوطني وأوضح أن الأمر يتعلق بمشروع مجتمع ذي طابع شامل يتشكل من طبقات تكنولوجية وتقنية وطبقة تخص الحكومة حول رأس مال من الموارد البشرية الكفئة، وأوضح أيضا أن العصرنة تمس كل الهيئات التابعة للقطاعات المالية وتمس أولا البنوك ومديرية أملاك الضرائب، والميزانية والجمارك .

كما تم التأكيد على أن القانون المقبل للدفع الإلكتروني من شأنه أن يعمم الدفع الإلكتروني في الجزائر عبر تأطير المبادلات التجارية في فضاء الانترنت، وأن الدفع الإلكتروني للشركات الكبرى سيكون فعليا في شهر سبتمبر 2016، كأقصى أجل ما سيمكن الزبائن من دفع فواتيرهم عبر الانترنت والعمل على توفير جميع الشروط لتفعيل الدفع عبر الانترنت للشركات المفوترة الكبرى، وشركات النقل والخدمات .

أما فيما يخص الدفع الجواري فهو أيضا سيخضع لعملية توسيع شبكة قبول نهائيات الدفع الإلكتروني والذي سيستند على وضع قنوات التفاعل لصالح المتعاملين والتجار، وكذا حملة تحسيس لاستعمال بطاقة الدفع الإلكترونية .

أما عن تعميم وسائل الدفع العصرية فسيكون له انعكاس على الاقتصاد الموازي الذي يتم مستقبلا إدماجه في حركية استقطاب البنوك للنشاطات الاقتصادية. ويعد النظام الفعال الخاص بالدفع الإلكتروني وفضاء الانترنت والصناعة الرقمية نواة الاقتصاد الرقمي وتخص أساسا القطاعات المالية والبنوك، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال والصناعة وستكون قطاعات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي هي أيضا معنية بالدعم الذي ستعطيه لهذا الاقتصاد بتكوين الأجيال وتوفير الكفاءات والخبرة لتطوير الاقتصاد الجديد .[1]

أما في مجال التجارة الإلكترونية فلجوء الجزائر إلى العمل بالتجارة الإلكترونية سيعطي دفعا قويا للاقتصاد الوطني من حيث توسيع السوق وزيادة رأس مال الزبون، كما أنها تساهم في فتح مناصب عمل جديدة للإطارات في الإعلام الآلي من خلال تصميم المواقع الإلكترونية وتموين مهندسين في التكنولوجيا إلى جانب فتح مؤسسات جديدة لتوزيع السلع والمنتجات المقتناة من الانترنت والشركات المحلية أيضا يمكنها ولوج الأسواق العالمية بحيث تساهم هذه الأخيرة في تنمية الاقتصاد الوطني .[2]

[1] -www.kawalisse.com

[2] – حكيم بن حسن، **واقع السياحة الجزائرية و افاقها المستقبلية**، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، المجلد1، العدد3، 2013 ، ص19-20

المبحث الثالث :مفهوم المردودية.

ان الهدف الاساسي من انشاء المؤسسة هو تحقيق اقصى ربح ممكن لملاكها بواسطة الانشطة التي تقوم بها، فإذا اصبحت هذه الانشطة لا تساهم في خلق ارباح كافية و مستديمة للملاك فإن هذا يدل على ان المؤسسة لا تحقق مردودية من اموالها المستثمرة، لهذا اصبحت المردودية مؤشرا مهما للدلالة على مدى قدرة المؤسسة على اتخاذ القرارات المالية السليمة والصائبة.

المطلب الاول: تعريف المردودية وكيفية قياسها.

تعتبر المردودية مفهوما واسعا يسمح بقياس الكفاءة بشكل نقدي للوسائل المادية، البشرية والمالية الموضوعة للعمل من خلال عملية اقتصادية معينة ونظرا لاتساع مفهومها واختلاف وجهات النظر بخصوصها فإننا نجد عدة انواع مختلفة.

تعريف المردودية:

تعرف المردودية بأنها مفهوم يتم تطبيقه على كل نشاط اقتصادي تستعمل فيه وسائل مادية، مالية، وبشرية. كما عرفت كذلك على أنها الفائض النقدي الناتج عن الفرق بين العمليات الخارجية والداخلية للمؤسسة وبالتالي هي العلاقة بين قوة تحقيق النتائج وحجم تكلفة الأموال المستثمر.[1]

وتعرف المردودية بانها مقياس يقيس تحقيق مشروع المشتري إن المتعلقة بأداء الأنشطة وهيكل التكلفة، كما أنها تعبر عن حصيلة النتائج السياسية و القرارات التي اتخذها المشروع فيما يخص بالسيولة والوضع المالي .كما تعرف أيضا بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الارباح بصفة دائمة في إطار نشاطاتها المختلفة[2].

كيفية قياس المردودية:

تقاس المردودية بالعلاقة بين النتيجة المتحصل عليها من طرف المؤسسة من جهة والوسائل المستعملة

[1]– حنان فنور و هنية بوكرمة ،**أثر مصادر الاموال على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية [دراسة حالة مؤسسة عياشي للبلاط]** مذكرة ماستر ، الاقتصادية ، جامعة جيجل، سنة 2020 ،ص 21.

[2]– بوجلويجة نجوى و ترير صليحة، **المراجعة الداخلية ودورها في تحسين مردودية المؤسسة [دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية]** مذكرة ماستر، جامعة جيجل، 2016 ، ص49.

للحصول على تلك النتيجة من جهة أخرى، أي بواسطة نسب من الشكل:

$$\text{المردودية} = \frac{\text{النتيجة المتحصل عليها خلال الفترة المعينة}}{\text{الوسائل المستعملة للوصل لهذة النتيجة}}$$

حيث نجد أن النتيجة يمكن التعبير عنها انطلاقا من مجموعة من المقادير ذات الطابع المالي أو الاقتصادي مثل: القيمة المضافة، الفائض النقدي، الفائض الخام للاستغلال؛ نتيجة الاستغلال؛ نتيجة السنة المالية...الخ.

وكذلك بالنسبة للوسائل المستعملة فيمكن لها أن تكون:

الأموال الخاصة؛ رؤوس الاموال الدائمة؛ مجموع الأصول(الصافية).....الخ.

وبالتالي يمكن نظريا أن نحصل على عدد كبير من النسب المحددة لمختلف أصناف المردودية($\frac{\text{النتيجة}}{\text{الوسائل}}$) تبعا لأهداف التحليل ووجهة نظر المحلل.

المطلب الثاني: انواع ومكونات المردودية

اولا: مكونات المردودية.

لفهم المردودية يجب معرفة مكوناتها وهي كالتالي:[1]

1. الإنتاجية:

الإنتاجية من منطلق كونها مؤشرا للكفاية ترتبط بالفعالية للوصول إلى الأهداف والكفاية في حسن استخدام الموارد والعناصر الإنتاجية المتاحة.

وتتمثل أهميتها في مستويات عدة بالنسبة للفرد العامل والمؤسسة والمستهلك والمجتمع ككل، فبالنسبة للمؤسسة تعبر عن الكفاءة في استغلال الموارد والإمكانيات للحصول على أحسن نتيجة ممكنة.

ويمكن أن تقاس الإنتاجية بالعلاقة العامة التالية:

$$\text{الانتاجية} = \frac{\text{الانتاج}}{\text{عوامل الانتاج}}$$

فالإنتاجية هي مؤشر اقتصادي مهم يبين الأداء الاقتصادي لعناصر الإنتاج وبالتالي له علاقة مباشرة مع المردودية الاقتصادية للمؤسسة ويؤثر عليها مباشرة.

1. الفعالية:

[1] حنان فنور و هنية بوكرمة، مرجع سبق ذكره، ص24

يمكن قياس فعالية أ رأسمال الاقتصادي عن طريق معدل دوران رأس المال المستعمل، ونذكر هنا عدة متغيرات يمكن حصرها فيما يلي"

الأصول الإجمالية، الأصول الثابتة، الأصول الثابتة للاستغلال.

إن حساب سرعة الدوران يمكن تطبيقها على كل عناصر الموجودات سواء كانت أصولا إجمالية أو ثابتة أو كذلك أصولا خاصة، حيث تستعمل دائما العلاقة التالية لحساب سرعة الدوران:

- سرعة دوران الأصول $\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$

ولكن من الناحية المالية من الأفضل أن تستعمل العلاقة التالية:

- سرعة دوران رأس المال $\frac{\text{مجموع الأصول الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$

إذ أن هذه النسبة تعبر عن مدى فعالية استعمال رأس المال من طرف المؤسسة كما أنها تعبير عن الشروط التي تستعمل في ظلها الوسائل لضمان نجاح النشاط.

1. الربحية:

تعني الربحية، في هذه الحالة، مدى قدرة المؤسسة على تحصيل الأرباح، فإذا كانت المردودية تعني وجود فائض في التدفق النقدي الداخل بالمقارنة مع التدفق النقدي الخارج، فإن الربحية تعني تغطية فائض النواتج للأعباء أي القدرة على تحقيق الربح.

2. المردود:

يقصد بالمردود مدى قدرة الاستثمار على إنتاج ثروات خلال فترة من النشاط وهو يقاس بالعلاقة العامة التالية:

$$\text{المردود} = \frac{\text{كمية السلع المتحصل عليها}}{\text{كمية العنصر المستعمل}}$$

ويتأثر المردود بعدة عوامل مجتمعة، منها درجة فعالية العاملين، مستوى تنظيم المؤسسة، ظروف ووتيرة نشاطها...الخ، إلا أنه يؤخذ على طريقة حسابه بعض النقائص مثل:

-إهمالها لبعض الجوانب التقنية مثل السعر والتكلفة التي لها تأثير واضح عل مستويات المردود عند تغييرها، فمثلا يؤدي ارتفاع الأسعار إلى انخفاض مستويات المردود، وكذلك ارتفاع التكاليف، الشيء الذي يتطلب مراجعة تشكيلة أسعار المخرجات، ولهذا يجب ترجيح نسب المردود بأخذ عاملي السعر والتكلفة بعين الاعتبار.

-نسبة المستويات المتحصل عليها من المردود، حيث أنها تحسب على أساس عنصر إنتاجي واحد بالرغم من أن المردود يعتمد في الواقع على العناصر الأخرى كذلك.

ثـانيـا: أنـواع المـردوديـة:

يمكن الاعتماد على ثلاث أنواع رئيسية عند دراسة المرد ودية وهي[1]:

مردودية النشاط

المردودية الاقتصادية.

المردودية المالية

1- مردودية النشاط

يطلق عليها في الغالب المردودية التجارية لأنها تسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة.

تعرف مردودية النشاط نسبة إلى رقم الأعمال ويتم احتسابها على أساس صافي الربح بعد الضرائب إلى صافي المبيعات.

تعكس مردودية النشاط سياسة التسعير و العائد الاقتصادي على الاستثمار و العائد المالي على رأس المال المستثمر من قبل المساهمين في المؤسسة.

2- المردودية الاقتصادية:

المردودية الاقتصادية عنصر أساسي في تسيير المؤسسة ومعيارا لتحكم على مستوى الأداء، كما تعبر هذه النسبة عن مردودية الأصل الاقتصادي للمؤسسة.

تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي وتستبعد النشاطات الثانوية و الاستثنائية حيث تأخذ بالحسبان دورة الاستغلال.

3- المردودية المالية :

تعرف بأنها ذلك المقياس الذي يشير إلى مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، والتي تأخذ بعين الاعتبار هيكل رأس المال للمؤسسة، كما تمثل نسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة. وتعرف أيضا بأنها النتيجة الصافية إلى الأموال الخاصة.

المطلب الثالث: اهمية و اهداف المردودية.

تعتبر المردودية هدفا تسعى المؤسسة لتحقيقه وذلك لمالها من أهمية بالغة كونها مصدر ثقة بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة أو من حيث كونها ضرورة مالية لها[2].

أولا: أهمية المردودية

[1] صفاء الغول،**دراسة قياسية للعوامل المرقة في مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "نموذجا" الفترة 2012** ، مذكرة ماستر اكاديمي ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2014 ،ص 4.

[2] بوجويجة نجوى و ترير صليحة، **المراجعة الداخلية ودورها في تحسين مردودية المؤسسة** ،مذكرة ماستر، جامعة جيجل، 2016 ، ص51و52.

لمردودية المؤسسة أهمية كبيرة ومؤثرة في نشاطها الاقتصادي، وعمليات اتخاذ قراراتها، وتنبع هذه الأهمية من الاتي:

1. إن المردودية ليست مجرد هدف تسعى إليه المؤسسة، بل هي أيضا وسيلة لتحقيق الاستراتيجية كتطوير وتوسيع المؤسسة مثلا، أو خلق منتجات جديدة.
2. للمردودية دور تكملي للحفاظ على توازن المؤسسة وهي أساس تقييمها وبالتالي التعرف على مراكز القوة والضعف فيها.
3. تعمل كذلك المردودية على تحديد ومعرفة وضعية المؤسسة داخل القطاع الذي تنشط فيه، وبالتالي نأخذ كأساس الصحيح الانحرافات ونساعد في عملية اتخاذ القرارات.
4. إن مردودية المؤسسة هي نتيجة عدد كبير من القرارات و السياسات في اختيار الأداء المالي وبالتالي قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية ومستديمة توزعها على المساهمين في رأس مال المؤسسة وتضمن بقاءهم وتعويضهم المخاطر أو الخسائر الهائلة نتيجة الأخطار المرتقبة.
5. كلما زادت المردودية كلما كان المؤسسة مصدر لمواجهة الالتزامات المالية، ويكون لها امكانية احتجاز أرباح ومنها الاعتماد على درجة أقل على الأموال المقترضة.

ولهذا تجد أن المردودية هدف تسعى إليه كل مؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها لأنها تعبر عن سلامة مركزها المالي وصحة أسلوب التسيير فيها فتحقيق المؤسسة لمردودية يشكل مصدر ثقة بالنسبة للمتعاملين معها أو من حيث كونها ضرورة مالية لها.

ثـانيـا: أهـداف المـردوديـة

تتمثل أهداف المردودية في ما يلي:

1. قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الاخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة.
2. تأمين تشغيل وتطوير المؤسسة عن طريق إنماء الموارد المتاحة.
3. تحقيق الحد الأدنى منها يمثل شرطا لابديل له لدعم وصيانة التوازن المالي المؤسسة.
4. تخصيص الاموال لأفضل الاستخدامات.
5. ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة في المؤسسة.
6. قياس القدرة الداخلية لتمويل الاحتياجات المستقبلية المؤسسة.

خلاصـــــــة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل وتطرقنا الى الإطار العام لتحول الرقمي. وبداية بالإطار النظري والمفاهيمي للتحول الرقمي الذي تناولنا فيه ماهية وخصائص التحول الرقمي، وكذلك أهدافه ومتطلباته و واقعه في الجزائر.

الى جانب ذلك تحدثنا عن الحكومة الالكترونية في الجزائر أيضا، واستخلصنا بأن التحول الرقمي ضرورة من ضروريات ممارسة النشاطات المؤسساتية، لما له من فائدة تعود على تنمية الأعمال وتسهليها من منطلق أنه وسيلة تسهل حفظ مصادر الأصلية من التلف وتقلل تكلفة التواصل مع الجمهور الخارجي، والاتصال بين الجمهور الداخلي للمؤسسة.

كما تناولنا كذلك ماهية المردودية وصولا من خلالها بأنها تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة نفسها بحيث تعتبر ضرورة مالية لضمان نموها، وتطورها وكذا للحفاظ على استقلاليتها المالية، ومن جهة أخرى تعد مصدر ثقة في المؤسسة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعين الذين تربطهم بها بشكل مباشر علاقات تبادل وغيرها

الفصل الثاني:

تطبيقات الاقتصاد الرقمي

تمهيـــــــــــــد:

خضعت المؤسسات الاقتصادية و الشركات التجارية لطريقة العمل عن بعد، لضمان الاستمرارية من جهة، ومن جهة اخرى المحافظة على العائد الاقتصادي والمالي لها، وعليه كان مفروضا عليها الاعتماد على الرقمنة في كل ما يتعلق بأنشطتها وخدماتها خلال جائحة كورونا، ويندرج مفهوم الحكومة الالكترونية في الجزائر ضمن استراتيجية الجزائر الرقمية الذي اعتمدته سنة 2013، غير انه بعد مرور اكثر من 7 سنوات لم يعرف هذا البرنامج تقدما والدليل على ذلك استمرار تنفيذ العديد من المعاملات والخدمات حضوريا و ورقيا للمستفيد، ولعل جائحة كورونا اظهرت الحاجة الملحة لرقمنة المعاملات، لهذا على الجزائر السعي قدما في مجال الرقمنة والعمل على تسريع وتيرة التحول الرقمي في كل من الادارة والتجارة لتلبية حاجيات المواطنين على اختلافها وتنوعها.

في هذا الفصل سنحاول ابراز الاطار المفاهيمي للتحول الرقمي من خلال مبحثين وهما:

- المبحث الاول: المتطلبات والمرتكزات الاساسية للاقتصاد الرقمي.
- المبحث الثاني: انظمة الدفع الالكتروني.

الجانب التطبيقي.

المبحث الاول: المتطلبات والمرتكزات الاساسية للاقتصاد الرقمي.

ان الاعتماد المتزايد على اساليب الادارة الرقمية، كان له الاثر الكبير في المؤسسة، حيث احدث تغييرات عميقة في مختلف المستويات، خاصة تلك المتعلقة بالإنتاج، التسويق، الموارد البشرية، ولقد ادركت مؤسسات المعلومات والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاهمية التي تكتسبها الرقمنة في تطوير وعصرنة المؤسسات من خلال استراتيجيات يتم تطبيقها لإحداث تغييرات على جميع مستويات الادارة بإتباع مؤشرات تساعد في ذلك.

المطلب الاول: متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي في المؤسسات الاقتصادية.

يشترط الاقتصاد الرقمي من المؤسسات المالية ضرورة الاحتفاظ بملفات دقيقة لكل من: ادارة القروض، ادارة الحسابات لبنوك، ادارة سياسات التأمين، ادارة الاستثمارات، [1]كما ان اساس الدقة في الاحتفاظ بالبيانات المالية و توفير امن تلك المعلومات يتم عن طريق ادارات تكنولوجيا المعلومات في تلك المؤسسات المالية، و تشمل تلك الادارات وحدات لتحليل النظم و البرمجة و تشغيل الحواسيب الالكترونية و مراقبة و اعداد البيانات الكترونيا. و يتم تشغيل المؤسسات المالية الكترونيا عن طريق المكاتب الالكترونية التي تستخدم البريد الالكتروني و الانترنيت، النشر الالكتروني، البيانات المرئية و قواعد البيانات الفورية و يفيد كل ذلك في ادارة الاستثمار و استخدام الات التحويل، كما تستخدم نقاط البيع الالكترونية و السداد بالبطاقات الالكترونية، كما تتم عمليات المقاصة و التسويات بين البنوك الكترونيا.

أ-الاقتصاد الرقمي كميزة تنافسية

مع التطور الحاصل في بيئة الاعمال الدولية فقد اصبحت المنظمات الحديثة مراكز بحوث قائمة على اساس المعرفة. ان المزايا التنافسية المعروفة مثل كلفة الانتاج الواطئة و الجودة العالية و سرعة التسليم و المرونة و الاستجابة للتغيرات و التكيف معها و التي يمكن تحقيقها من خلال قيام المنظمات ببناء مقدرات جوهرية مستندة الى قدرة المنظمة في التعليم المشترك لا سيما تنسيق المهارات الانتاجية و التنظيمية وكذلك تحسين وتكامل تقنيات الانتاج

[1]-جمال حود مويسة، **الاقتصاد الرقمي و متطلبات استجابة البنوك الى التحيات الجديدة**، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي ، ص79

المستخدمة وضيفت اليها في الوقت الحاضر مزايا تنافسية جديدة قائمة على اساس قدرة المنظمة المعرفية. فالإبداع وتقديم منتجات جديدة تشكل سلسلة متعاقبة لتطور تكنولوجي متكامل اصبحت سمة المنظمات المعرفية في الوقت الحاضر. ان الاتجاه الحديث في الانفاق والاستثمار في البحث والتطوير وتشكيل راس مال معرفي في المنظمات فإنها تهدف من خلال ذلك زيادة قدرتها في خلق ابداع تكنولوجي عام مستند الى معرفة واسعة وقادرا على تقديم دعم وابداع لعدد كبير من المنتجات والخدمات التي يمكن ان تطور في ضل هذه المظلة المعرفية العامة، ويمثل هذا الامر خروج عن قواعد العمل السابقة والتي تتمثل في انفاق استثمار متقطع لغرض تحسين او تطوير منتجات منفردة او في احسن الاحوال بعض من منتجات كسلسلة مترابطة. وهكذا فانه يبدو ان خصائص راس المال المعرفي والمتمثلة في عدم تجسيد وسرعة الزوال والتزايد بالاستعمال. واذا كانت الميزات التنافسية في الاطار القديم يمكن ان تستنسخ و تقلد من قبل الاخرين او انها تختفي او تزول سريعا بحكم وجود منافسين اقوياء ومتابعين لعمل المنظمة فان الميزات التنافسية المستندة الى المعرفة وراس المال المعرفي يمكن ان تخرج من اطار هذه الاشكالية بحكم كون المعرفة التي تستند اليها تمثل خصائص استراتيجية للمنظمة لا يمكن تقليدها بسهولة من قبل الاخرين. وتشير ادبيات الادارة الاستراتيجية الى ان المورد لكي يصبح استراتيجيا يجب ان تتوفر فيه خصائص معينة [1] منها:

1. ان يكون ثمينا .
2. ان يتسم بالندرة.
3. لا يمكن تقليده بسهولة.
4. لا يمكن احلال بديل محله.

ب- المزايا الاستراتيجية و التنافسية لتطبيقات الاقتصاد الرقمي على المؤسسات الاقتصادية:

ان الاعتماد المتزايد على اساليب الادارة الرقمية كان له الاثر الكبير في المؤسسة، حيث احدث تغييرات عميقة في مختلف المستويات، خاصة تلك المتعلقة بالإنتاج، التسويق، الموارد البشرية. فلقد اسهمت الادارة الرقمية في تحقيق منطق نماذج "ادارة التميز والابداع" من خلال تيسيرها لتحولات في انماط تنظيم العمل وتنفيذ العمليات بالمنظمة ونذكر منها ما يلي:

[1] -صالح مهدي العامري و طاهر محسن الغالبي، **رأس المال المعرفي: الميزة التنافسية الجديدة لمنظمات الاعمال في ظل الاقتصاد الرقمي**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع حول ادارة المعرفة في العالم العربي، كلية الاقتصاد و العلوم الاداري، جامعة الزيتونة الاردنية 26-28 نيسان2004، ص11

– تطوير جذري في نظم و اليات الاتصال تسمح بتطبيق نظم الهندسة الموازية حيث يعمل افراد متعددون في مشروع واحد من مواقع متباعدة ولكنهم على اتصال دائم وأني Instant .

– احداث تغييرات تنظيمية تتوافق تماما مع متطلبات "ادارة التميز"[1] من اهمها ما يلي :

- اعادة تصميم نظم التخطيط بإضفاء عناصر المرونة واستشعار التغييرات من خلال الربط بنظم رقابة وقياس الاداء.
- اعادة تصميم الاعمال باستبعاد الانشطة والمهام التي تم تعويضها اليا (اوتوماتيكية) وادخال عناصر التكامل والتمكينEmpowerment في الاعتبار .

– التوسع في الاستخدام الالي او الاوتوماتيكي يؤدي الى تخفيض اعداد العاملين حتى في المستويات الادارية خاصة الادارة الوسطة والوظائف الاشرافية.

– تبسيط الهيكل التنظيمي بتقسيم المنظمة الى مجموعة من الوحدات الاستراتيجية وفرق العمل ذاتية الادارة Self- managed teams، وفي نفس الوقت تنمية الفاعلية وسرعة الاداء واتخاذ القرارات عند نقاط التنفيذ مما يجعلها اكثر مرونة واستجابة لتغيرات المحيطة بها .

– استثمار فرق العمل الطارئة بدلا من التكوينات والتقسيمات التنظيمية الدائمة ، ومن ثم يتم التحول الى التنظيم الشبكي حيث يكون الربط انيا بين الوحدات الاستراتيجية وفرق العمل المختلفة بوسائط الكترونيا تسمح بالتواصل والتفاعل والتنسيق المستمر والعمل المشترك وتبادل المعلومات بينها جميعا .

وبذلك تتمكن المنظمة –بفضل منهجية الادارة الالكترونية– ان تتحول من نمط الادارة التقليدي الذي يقوم على فكرة "الانتاج والتخزين ثم البيع من المخزون" Build-to stock الى نمط جديد للإدارة يقوم على فكرة "الانتاج على حسب طلب الزبون" Build-to-order او ما يطلق عليه "الانتاج النحيف" وهذا النموذج تطبقه الان شركات كثيرة في مجال الحاسبات الالية و منها Dell. Compaqحيث يتم صناعة الحاسبات الشخصية بعد استلام طلبات الزبائن وليس قبلها وتخزينها .

[1] – بودي عبد القادر و بودي عبد الصمد، **الادارة الرقمية كابداع في تسيير و تميز منظمات الاعمال مع الاشارة لنموذج للادارة الرقمية في المنظمات العربية**، الملتقى الدولي حول الابداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سعد دحلب، البليدة 2010، ص14

- التحول من الهياكل التنظيمية المبنية على اساس وظيفيFunctional تتصف بالتجزئة والانعزالية الى هياكل مصممة على اساس تدفقات المعلوماتيةInformation-based تتمتع بالتواصل والاندماجية . وينشا بين ادارة المنظمة وتقسيماتها شبه المستقلة نمط متميز من العلاقات اقرب الى فكرة الفدرالية السياسية بين ولايات الدولة او مجموعة الدول المنظمة لاتحاد سياسي يحقق لكل منها استقلالية في شؤونها الداخلية بينما تمركز بعض الامور المشتركة كالدفاع والعلاقات الخارجية ويطلق Davenport على هذا النمط تعبير.[1]

المطلب الثاني: المؤشرات والجهات المساعدة في عملية الاقتصاد الرقمي.

اولا: مؤشرات الولوج الى الاقتصاد الرقمي.

من اجل تحليل وضعية و مكانة اي بلد في مجال الاقتصاد الرقمي، قامت اللجان الفنية في الامم المتحدة و غيرها من المنظمات ببلورة متواصلة لمؤشرات مشتركة تمكنهم من معرفة مدى الفجوة الرقمية في كل المجالات و تساعد مختلف الدول على وضع الاستراتيجيات المناسبة لقطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات. و نجد من اهم المؤشرات مؤشر الجاهزية الشبكية Network Readiness Index، و الذي تم بلورته من طرف خبراء المنتدى الاقتصادي العالمي منذ 2000، لكنه في سنة 2019، تخلى هذا المنتدى عن اعداد هذا المؤشر لصالح معهد PORTULANS في الولايات المتحدة الامريكية، يسمى هذا المؤشر كذلك بمؤشر الاستعداد الشبكي الرقمي، و يقيم هذا المؤشر اقتصاديات الدول للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من خلال اربع محاور، كل منها يقيم من خلال ثلاث فروع خاصة به، و في المجمل يوجد 62 مؤشر، و تتمثل هذه المحاور و الفروع في:

- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من خلال الولوج و المحتوى و تكنولوجيا المستقبل.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من طرف الحكومات و قطاع الاعمال و الافراد.
- الحوكمة و بيئة الاعمال من خلال الاطار التنظيمي، الثقة و الشمول.

[1]- بودي عبد القادر و بودي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص 14

- تأثيرات استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و ذلك على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي و التنمية المستدامة.[1]

و من خلال التقرير السنوي الذي اصدره معهد PORTULANS لسنة 2019، و الذي يضم 121 دولة، يظهر ان الجزائر لا زالت تحتل المرتبة 98 بمجموع نقاط 35,30، و هي تعتبر مرتبة متأخرة تعكس الفجوة الرقمية التي تعاني منها الجزائر و يوضح الشكل الموالي النتائج الخاصة بالجزائر.

الشكل رقم(5): مؤشر الجاهزية الشبكية للجزائر 2019.

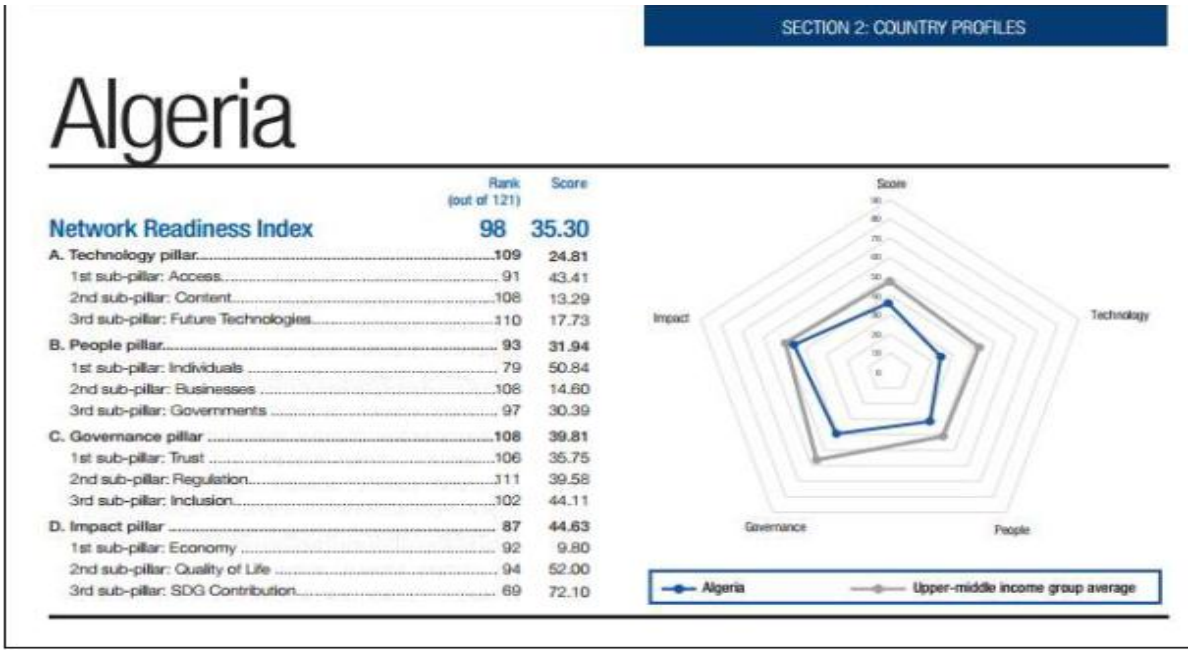

Source:The Network Readiness Index 2019 (PORTULANS Istitute)

يظهر هذا الشكل ان الجزائر تحتل مراتب متأخرة في مختلف المحاور و لم تصل حتى الى مستوى الدول المتوسطة الدخل، بالنظر الى الارقام و النقاط المسجلة فإننا نلاحظ تأخر اكبر فيما يخص البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و كذلك حوكمة القطاع و بيئة الاعمال، و من اجل تفسير و تحليل اعمق ترتكز على

[1]-سلمى بشاري، **تطوير الرقمنة في الجزائر كالية لمرحلة ما بعد حائجة كورونا**،les cahiers du cread ، المجلد 36، العدد 3، 2020،ص589

نتائج جل المؤشرات و التي عندها 62 ، فنجد ان الفجوة الرقمية بالنسبة للجزائر تفسر من خلال تأخرها بالأخص في النقاط التالية:[1]

- الاسعار المرتفعة للهواتف الذكية.
- ضعف الربط الجغرافي بالأنترنيت عالية التدفق.
- عدم تطوير تطبيقات ذكية للهواتف.
- عدم توفر اخر التكنولوجيات الحديثة.
- ضعف في التجارة الالكترونية.
- مشاكل الامن السبراني.
- مشاكل تنظيمية و عدم ملائمة التشريعات.
- ضعف في انتاج سلع و خدمات عالية الجودة في قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

يظهر من خلال ما سبق انه رغم مختلف المشاريع و الاستراتيجيات المتبعة منذ سنة 2008، فان النتائج المتوصل اليها في مجال الرقمنة تعكس تطورا بطيئا في الجزائر مقارنة بالقفزات النوعية التي حققتها العديد من الدول في هذا المجال مؤخرا مثل سنغافورة، او بعض الدول العربية مثل الامارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، كما تنحدر الاشارة انه توجد بعض الدول اقل دخلا من الجزائر و لكنها تحتل مراتب افضل مثل الفيتنام، اوكرانيا، مولدفا، رواند، و هذا يعني انه توجد اشكال فيما يخص الاستراتيجية المتبعة و كذلك فيما يخص هيكلة الاقتصاد الوطني المبني على اساس الريع البترولي و ليس اقتصاد حقيقي ذو توجه نحو اقتصاد المعرفة.

[1] -Dutta S. and Lanvin B. (2019) « The Network Readiness Index 2019: Taward a future Ready society PORTULANS Institute 2020.

ثانيـــا : الجهات المساعدة في عملية التحول الى الاقتصاد الرقمي.

تتطلب عملية الانتقال من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الرقمي بمجموعة من المستلزمات الاساسية الواجب توافرها [1] نذكر منها:

1-دور مؤسسات الدولة في عملية الانتقال الرقمي:

من خلال:

- بناء و توفير الهياكل الاساسية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بمختلف اشكالها و توجهاتها من اجل توفير البيئة الملائمة لتسخيرها في كافة القطاعات بهدف تحقيق تطور اجتماعي و اقتصادي.
- تنمية قدرات الموارد البشرية عن طريق اعادة النظر باستراتيجيات التعليم لتشمل تحديث البرامج و ادخال مقاييس تكنولوجيا المعلومات في التعليم بجميع المستويات.
- تشجيع الابتكار عن طريق منح تسهيلات او دعامات مالية لمشاريع البحث و التطوير.
- تحديث الانظمة التشريعية القضائية، خاصة الماسة بحقوق الملكية الفكرية.
- تنظيم الانترنيت و القوانين و الانظمة الامنية الرقمية " التجارة الالكترونية" و "حماية المستهلك".
- منح حوافز اقتصادية كالإعفاءات و التخفيضات الضريبية للمشاريع ذات الصيغة الرقمية و منح اعانات مالية في جميع مجالات الاقتصاد.
- تخفيض تكلفة خدمات الاتصالات السلكية و اللاسلكية و مستويات الضرائب و رسوم الاستيراد المفروضة على منتجات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و خدماتها.
- ادخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في اصلاحات الادارة العامة.[2]

[1] -yves Prax J (2000). Le management des connaissances: des concepts aux expériences, des expériences à la méthode. Dunod. france: communication organisation.

[2] – سفيان خلوفي، كمال شريط، مريم زغلاني، **تقييم جاهزية الجزائر للولوج الى الاقتصاد الرقمي**، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، المجلد4، العددة2، 2020 ، ص 79

2- دور المنظمات غير الحكومية في عملية التحول الرقمي:

و ذلك من خلال:

- تسخير امكانات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات للنهوض لأهداف التنمية الشاملة، من خلال تحسين و توعية مختلف شرائح المجتمع المدني.
- التأكد من ان يتم تبادل افقي للخبرات و التجارب الناجمة بين مختلف المنظمات من جهة و بين ممثلي القطاع الخاص و الهيئات الحكومية من ناحية اخرى.
- نقل صوت الفئات المهمشة الى صناع القرار لإدماجهم في السياسات و البرامج و الاستراتيجيات.

- دور القطاع الخاص في عملية التحول الرقمي:

ان عملية الانتقال من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الرقمي تتطلب دون شك مشاركة القطاع الخاص بقوة و ذلك من خلال استيعاب متطلبات هذا الاخير لتبني و ادماج تكنولوجيا جديدة في عمليات التسيير، و الانتاج و التسويق و باقي نشاطات المؤسسات الاقتصادية المختلفة. و قد اثبتت تجارب بعض المؤسسات ذلك و اصبحت تعد في مصف عالم الاعمال مثل تجربة مؤسسة CHEVRIN الامريكية للصناعات البترولية و مؤسسة SKANDIAالسويدية المختصة في مجال التأمين و غيرها من المؤسسات التي اثبتت جدارتها عن طريق تسيير فعال لمعارفها و رأس مالها الفكري.

المبحث الثاني: انظمة الدفع الالكترونية.

لقد ظهرت وسائل الدفع الالكترونية كنتيجة للتطور التكنولوجي، و كحل للمشاكل و العراقيل التي افرزتها وسائل الدفع التقليدية، و بالفعل تمكنت الوسائل الحديثة من الانتشار بسرعة، و قد ساعد في ذلك المجهودات الكبيرة

المبذولة من طرف البنوك لجذب اكبر عدد من العملاء و جعلهم يختبرون فعالية و مزايا هذه الوسائل حديثة النشأة.

المطلب الاول: ماهية وانواع وسائل الدفع الالكترونية.

اولا: التعريف:

وردت تعريفات عدة لأنظمة الدفع الالكترونية تتمحور معظمها حول طبيعة عملية الدفع بالمقارنة مع طبيعة الدفع في النظم التقليدية، من هنا يمكن تعريف نظم الدفع الالكترونية على انها:

تلك النظم التي تمكن المتعاملين بتطبيقات التجارة الالكترونية من التبادل المالي اكترونيا بدلا من استخدام النقود المعدنية والورقية او الشيكات الورقية، حيث يقوم البائعون عن طريق الانترنيت بتوفير طرق سهلة و سريعة وامنة للحصول على منتجاتهم من الزبائن.[1]

تعرف ايضا بانها هي انظمة الدفع التي تتم إلكترونيا بدلا من الورق (النقد، الشيكات) يستطيع الشخص ان يحاسب فواتيره الكترونيا او يقوم بتحويل النقود الكترونيا عبر حسابه البنكي الخاص.[2]

يقصد ايضا بالدفع الالكتروني على انه مجموعة الادوات و التحويلات الالكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات لوسيلة دفع و تتمثل في البطاقات البنكية و النقود الالكترونية والشبكات الالكترونية.

نشأتها:

[1]- محمد عبد حسين الطائي، **التجارة الالكترونية–المستقبل الواعد للأجيال القادمة**، دار الثقافة، الطبعة الاولى،عمان،2010،ص 170

[2]– بارش اسيا، **وسائل الدفع الالكترونية ومدى تطبيقه في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2013، ص43.

لقد كان ظهور وسائل الدفع الالكترونية نتيجة التحديات المالية بفعل الصيرفة الالكترونية، و مهما كانت درجة الحداثة على المستويات الجزئية فعلم الوساطة المالية عرف تحول غير من اهداف واستراتيجيات المصارف في الآونة الاخيرة، وكان ذلك نتيجة الثورة التكنولوجية الحديثة في الاعلام والاتصال وعولمة الاسواق المالية والمصرفية.

غير ان استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني يرجع في الاصل الى ظهور بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف في فرنسا وفي الولايات المتحدة الامريكية، وذلك من خلال بطاقات معدنية تستخدم في تعريف الزبون على مستوى البريد، حيث انه في نهاية السبعينات نتيجة الثورة الالكترونية تم تزويد البطاقة بمسارات مغناطيسية في الكثير من الدول الصناعية و ما ميزها انها تحتوي على ذاكرة، ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراءات عملية الدفع.

وتعددت اشكال وسائل الدفع الحديثة من خلال السحب او الدفع او التعامل مع الاوراق المالية، ويرجع استخدام النقد الالكتروني لبداية الثمانينات حيث برز مفهوم النقد الالكتروني، ومع بداية التسعينات اصبحت كل بطاقة دفع مرغوبة فهي تسمح بالتعريف على سلامة البطاقة و على هوية صاحبها وهو ما يعد دعم كبير لأمن و سلامة العمليات.[1]

ثانيا: انـواع وسائل الدفع.

1)بطاقة الائتمان وهي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع صاحبها شراء معظم احتياجاته او اداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات او سلع.

2) البطاقات الذكية: وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها، و تتميز بإمكانية التحويل من رصيد بطاقة الى رصيد بطاقة اخرى غيرها.

3) النقد الالكتروني:وتستخدم هذه الطريقة عند التعامل مع الصفقات ذات القيمة النقدية المنخفضة. و تأخذ هذه النقود شكل وحدات الكترونية تخزن في جهاز الحاسب الخاص بالبائع او المشتري، في صيغة برمجية للخدمات المالية.

[1]– موشير لطيفة و بشرى زينب، **اثر وسائل الدفع الالكترونية على الايرادات المالية في المؤسسة التجارية** ،مذكرة الماستر، أحمد دراية، أدرار 2018 ص15

4) الشيكات الالكترونية: تستخدم هذه الطريقة للدفعات المالية الكبيرة، اذ تعتمد على فكرة اعتماد الوسيط لإتمام عملية التخليص المتمثلة في جهة التخليص (البنك)، الذي يشترك لديه البائع و المشتري.

5) الاعتماد البنكي: وهي اتفاقية مكتوبة بين البنك و البائع والمشتري، وتسمح هذه الاتفاقية للبنك بتحويل مبالغ من رصيد المشتري الى البائع بعد تقديمه الوثائق التي تسمح بذلك.

6) عملة Bitcoin المشفرة: هي عملة افتراضية الكترونية تشفيريه، تعتمد على الانترنيت بشكل كامل، كما انها تختلف عن العملات التقليدية في عدم وجود سلطة مركزية، او بنك مركزي يقوم اصدارها.[1]

المطلب الثاني: مزايا و عيوب وسائل الدفع الالكترونية.

يترتب على استخدام وسائل الدفع الالكترونية مجموعة من المزايا تقابلها مجموعة من العيوب، وهناك عدة عوامل تؤدي الى نجاح وانتشار وسائل الدفع الالكترونية.

اولا: المزايا:

تتميز وسائل الدفع الالكترونية بعدة مزايا:[2]

بالنسبة لحاملها:

- سهولة و يسر الاستخدام
- الامان بدل حمل النقود الورقية و تفادي السرقة و الضياع.
- توفير فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترة محددة.
- اتمام الصفقات فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة.

بالنسبة للتاجر:

- تعد اقوى ضمان لحقوق البائع.

[1] – مرزوقي حورية و حيدة عائشة مباركة، **وسائل الدفع الالكترونية ودورها في رفع ارادات البنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، أدرار 2019 ص 12.

[2] – محمد الطائي، **التجارة الالكترونية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2010، ص 185

- تساهم في زيادة المبيعات.
- نقل عبء متابعة ديون الزبائن الى عاتق البنك والشركات المصدرة.

بالنسبة لمصدرها:

- تعزيز الارباح من خلال الفوائد والرسوم والغرامات.

ثانيا: العيوب.

وبما ان لوسائل الدفع مزايا و ايجابيات فهي ايضا لها بعض السلبيات التي تعيبها و هي:[1]

بالنسبة لحاملها:

- زيادة الاقتراض و الانفاق بما يتجاوز القدرة المالية.
- عدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.

بالنسبة للتاجر:

- قد تؤدي مخالفته او عدم التزامه بالشروط الى إلغاء البنك التعامل معه ووضع اسمه في القائمة السوداء وما يترتب على ذلك من صعوبات في ممارسة نشاطه التجاري.

بالنسبة لمصدرها:

- خطر تعثر سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم.
- تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها

[1]- محمد الطائي، مرجع سبق ذكره، ص 185

خلاصـــــــــــة:

تطرقنا في هذا الفصل الى اهم المتطلبات والمرتكزات الاساسية للاقتصاد الرقمي، ومعرفة المؤشرات والجهات المساعدة في عملية الاقتصاد الرقمي. ثم تطرقنا الى انظمة الدفع الالكترونية التي انتشرت في ظل التطورات التكنولوجية واصبح من الضروري ابتكار وسائل دفع الكترونية جديدة.

الجانب التطبيقي

تمهيد:

تجسيدا للمفاهيم التي تطرقنا إليها في الفصلين السابقين قمنا بدارسة ميدانية لمديرية سونلغاز ولاية سوق اهراس التي عملت على إدخال مفهوم التحول الرقمي في المؤسسة وعلى الخدمات الحديثة التي تقدمها وسنحاول في هذا الإطار الإجابة على إشكالية الدارسة والتعرف على التحول الرقمي و اثره على المردودية الكلية و الجزئية.

التعريف بمؤسسة سونلغاز:

تعتبر شركة سونلغاز من اقدم المنشآت القاعدية التي عرفتها الجزائر، فهي مؤسسة عمومية للكهرباء والغاز حيث تقوم بالمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والصناعية.

لقد بدأت الاضاءة في الجزائر منذ 1929 والتي جسدت الشبكة الكهربائية بين سنة 1927 و1929 مجموع قدره 6000 كلم، وهذا الخط بين المتوسط العالي، والمنخفض ولهذا اعتبرت سونلغاز عاملا تاريخيا في مجال تمويل الطاقة الكهربائية والغازية في الجزائر.

وتتمثل مهامها في الانتاج والنقل والتوزيع عبر قنوات، وقوانينها الجديدة ايضا اعطت لها امكانية توسيع نشاطها نحو مجالات اخرى للنهوض بقطاع الطاقة مقدمة لفائدة المؤسسة في مجال تجارة الكهرباء والغاز الى الخارج.

مراحل تطور شركة سونلغاز:

مرت شركة سونلغاز بمراحل عديدة تمثلت فيما يلي:

سنة 1947: تم انشاء كهرباء وغاز (EGA) رقم 471002 في 1947/06/05 وهي مكلفة بانتاج الكهرباء والغاز.

EGA: وهي عبارة عن مجمع لأقدم شركات انتاج وتوزيع الكهرباء ذات الطابع الخاص التي سقطت تحت قانون التأميم في سنة 1946 الصادر على السلطة الفرنسية.

التطورات التي حدثت بعد سنة 1962 EGA: تبنتها السلطات الجزائرية بعد الاستقلال في بضع سنوات فضلا عن جهود تكوينية للموارد البشرية الجزائرية التي تضمن تسيير هذه المؤسسة.

سنة 1969: انشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز بمرسوم رقم 59/69 الصادر عن الجريدة الرسمية في اول اوت 1969، تحول اسم EGA الى سونلغاز التي اصبحت شركة وطنية للكهرباء والغاز وفي هذا الوقت كانت الشركة من الحجم الكبير اين تجاوز عدد عمالها 6000 موظف، وقد حدد المرسوم مهمة رئيسة لها تتمثل في الاندماج بطريقة منسجمة في سياسة الطاقة الداخلية للبلاد.

ان احتكار ونقل وتوزيع واستراد وتصدير الطاقة الكهربائية المخصصة لسونلغاز قد عزز من مكانة الشركة، كما انها وجدت نفسها قد استند اليها تسويق الغاز الطبيعي داخل الوطن وهذا لجميع اصناف الزبائن (صناعيون، محطات توليد الطاقة الكهربائية، زبائن المنزل).

سنة 1975: في هذه المرحلة تم الفصل بين النشاطات الميدانية والنشاطات القاعدية وكذا انشاء وحدات كهرباء وترتيب.

سنة 1983: اعادة هيكلة سونلغاز والتي جاء معها ستة مؤسسات حيث اصبحت شركة سونلغاز في هذه السنة ذات خدمات عمومية وتسيير وتسويق المؤسسة وبذلك تكتسب خمسة فروع الاعمال وهي:

- كهريف :الاشغال الكهربائية.
- كهركيب :تركيب البنى التحتية والانشاءات الكهربائية.
- كنا غاز: اشغال الهندسة المدنية.
- AMC: صناعة العدادات ومختلف التجهيزات المستعملة في المراقبة.

نظام اساسي جديد لسونلغاز سنة 1991: لقد اصبحت مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري EPIC في قرار تنفيذي رقم 975/91 المؤرخ في 1991/12/14 وقد فرض هذا النظام الطابع الجديد التسيير الاقتصادي والاخذ بعين الاعتبار كيفية تسويق المنتجات.

سنة 1995: اصبحت في سنة 1995 هيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري بمرسوم 280/95 ليوم 1995/09/07 سونلغاز على رأسها نجد مجلس التوجيه الرقابي (COS).

سنة 2004: اصبحت سونلغاز عبارة عن مجمع (HOLDING) خلال السنوات 2006/2004 اين اصبحت سونلغاز مجمع او مجموعة مؤسسات ثم اعادة هيكلة الفروع المكلفة بالنشاطات الرئيسية بها.

- سونلغاز انتاج كهرباء (SPE).
- مسير شبكة النقل الكهربائي (SDC).
- مسير شبكة نقل الغاز (GRTG).

سنة 2006: تم هيكلة وظيفة التوزيع وقسمت الى اربعة فروع وهي:

- سونلغاز للتوزيع: الجزائر العاصمة (SPA)
- سونلغاز للتوزيع: الجهة الوسطى (SDC)
- سونلغاز للتوزيع: الجهة الشرقية (SDE)
- سونلغاز للتوزيع: الجهة الغربية (SDO)

إجراءات الدارسة الميدانية:

1-مجالات الدارسة:

المجال المكاني:

تم تحديد مكان الدارسة وفق لطبيعة الموضوع، فإن دارستنا تمت على مستوى مديرية سونلغاز سوق أهراس.

المجال الزماني:

تمت هذه الدارسة في فترة زمنية متباينة بحيث قدر الجانب النظري من شهر أفريل إلى شهر جوان أما الجانب التطبيقي دامت فترة ما بين 2022/06/07 الى 2022/06/12.

المجال البشري:

يتمثل المجال البشري في مجموعة من موظفي مصلحة استغلال الإعلام الالي ومصلحة التجارة والاتصال بمديرية سونلغاز لولاية سوق اهراس وقمنا بطرح مجموعة من الأسئلة على موظفين.

من خلال التربص والمقابلة التي أجريناها مديرية سونلغاز لاحظنا تجاوب الموظفين مع الأسئلة الموجهة لهم كما لاحظنا الاستقبال الجيد، ضف إلى ذلك بالرغم من انشغالهم بمهامهم إلا أنهم لم يبخلوا علينا بتزويدنا بالمعلومات الخاصة بالمؤسسة وما لفت انتباهنا أن معظم الموظفين كانت إجاباتهم متشابهة تقريبا وهذا بحكم اشتراكهم في العمل.

2- أدوات جمع البيانات:

تعد هذه الدارسة من الدارسات الميدانية التي تسعى إلى جمع المعطيات الخاصة بالظاهرة من أرض الواقع، فقد استخدمنا المقابلة والملاحظة كأداتين لجمع البيانات .بحيث استخدمنا المقابلة كأداة أساسية لجمع البيانات.

- من خلال اجراءنا للمقابلة على مستوى مؤسسة سونلغاز تقدمنا الى ثلاثة مصالح و تحدثنا مع مسؤول واحد في كل مصلحة.

المبحوث الاول: مسؤول مصلحة اشغال الاعلام الالي.

المبحوث الثاني: مسؤول مصلحة الاتصال.

المبحوث الثالث: مسؤول مصلحة التجارة.

أسئـلــة المـقابلـــة

1. تتحول سونلغاز تدريجيا الى محفظة منتجات متنوعة (طاقة تقليدية غاز وكهرباء، طاقات متجددة، ومستقبلا الى تصدير الكهرباء)

كيف تجدون أو تعلقون على هذه التحولات؟

صرح المبحوث 01: سونلغاز تعتمد بالدرجة الأولى على الكهرباء والغاز بينما استعمال الطاقات المتجددة في طور الانجاز حاليا يوجد تصدير الى ايطاليا في طور الانجاز.

صرح المبحوث02:سونلغاز تطمح جاهدة الى تطوير نفسها مواكبة للعلم والتكنولوجيا وهدفها تحقيق استمرارية الخدمة النوعية.

صرح المبحوث 03: سونلغاز من المؤسسات الرائدة في مجال الطاقة وتسعى الى تحسين الخدمة للمواطن وتحقيق الامن الطاقوي لتكون من المؤسسات المصدرة.

2. أمام تحديات السوق ومتطلباتها هل برأيك تملك سونلغاز رؤية واضحة حول أهمية التحول الرقمي لمواكبة تحديات السوق؟

صرح المبحوث 01:لدى سونلغاز رؤية واضحة حول اهمية التحول الرقمي للتقرب اكثر من الزبون وتسهيل عمليات الربط والصيانة

صرح المبحوث02:نعم بالتأكيد فهي تعمل على وضع اجدد بل وأحدث الطرق في تسيير نشاط الشركة.

صرح المبحوث03: سونلغاز تملك رؤية واضحة وهذا بترسيخها لمشاريع طويلة المدى.

3. برأيك ماهي أهم محاور التحول الرقمي الذي تسعى لتحقيقه مؤسسة سونلغاز؟

صرح المبحوث01:اهم المحاور هي : دفع الفواتير عبر الانترنت كما طورت ارضية رقمية للشركات الخاصة، من اجل المشاركة في المشاريع والمناقصات.

صرح المبحوث02:الدفع الالكتروني الذي يسمح للزبون بالتواصل مع شركاتنا بكل اريحية في اي وقت وفي اي مكان.

صرح المبحوث 03: اهم المحاور للمؤسسة هو : انتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية ووضع العدادات الذكية.

4. ماهي الاستراتيجية المتبعة للتحول الرقمي في سونلغاز؟

صرح المبحوث01:الاستراتجية المعتمدة هي تصوير اليد العاملة في مجال الرقمنة.

صرح المبحوث02:تخصيص دورات تكوينية للموظفين من اجا مواكبة كل التطبيقات الجديدة التي تخدم مسار العمل في الشركة.

صرح المبحوث03: الاستراتيجية المتبعة للتحول الرقمي لسونلغاز هي تحديث كل جهاز يمكن تقديم خدمة اسهل للزبون.

5. هل تهتم الإدارة بتوسيع دائرة مشاركة العاملين في عملية التحول الرقمي ؟

صرح المبحوث 01:تهتم بمشاركة العاملين من خلال دورات تدريبية.

صرح المبحوث02:بالطبع وذلك دوريا وعلى مدار السنة وتمس كل القطاعات.

صرح المبحوث03:تهتم الادارة بتوسيع مشاركة العاملين ليسهل تطبيق برامجها وتحقيق هدفها.

6. هل هناك افتقار للعنصر البشري المدرب على تطبيق الرقمنة الإدارية؟

صرح المبحوث01:يوجد افتقار غير محسوس ويتم تعويضه بدورات تدريبية من اهل الاختصاص في الخارج.

صرح المبحوث02:يوجد بعض مؤطرين ومدارس للتكوين.

صرح المبحوث 03:لايوجد افتقار للعنصر البشري المدرب بل يجب تكثيف الدورات.

7. هل تم الاستغناء على الملفات الورقية في ظل وجود الرقمنة الإدارية؟

صرح المبحوث01: لم يتم الاستغناء على الملفات الورقية نظرا لأهمية بعضها لتجنب تزوير-الممتلكات-.

صرح المبحوث02: لم يتم الاستغناء على الملفات الورقية

صرح المبحوث 03: لم يتم الاستغناء على الملفات الورقية لكن تم التقليل منها تدرجيا.

8. هل تضع المؤسسة خادما احتياطيا للشبكة تحسبا لأي عطل قد يطرأ على النظام الحالي؟

صرح المبحوث01:لدى مؤسسة سونلغاز اكثر من خادم احتياطي وفي اماكن مختلفة.

صرح المبحوث02:نعم لدينا تطبيقات مخصصة في حالة اي عطب.

صرح المبحوث 03:نعم يوجد خادم احتاطي لأجل استمرارية الخدمة.

9. هل تعمل مؤسسة سونلغاز على إدخال الإدارة الرقمية بصورة مباشرة في النشاطات والوظائف الحيوية لها؟

صرح المبحوث01:نعم تعمل سونلغاز على ادخال الادارة الرقمية خاصة في مجال الصيانة الكهربائية والغازية.

صرح المبحوث02:نعم في مجالات عدة.

صرح المبحوث 03:سونلغاز تبذل مجهود كبير لتحقيق هذا الهدف.

10. هل تحرص المؤسسة على تحسين مستوى الخدمات المقدمة؟

صرح المبحوث01:التحول الرقمي احد اهم الاسباب من اجل تحسين الخدمة الدفع الالكتروني- الاطلاع على الفواتير عبر الانترنت.

صرح المبحوث02:تسعى دائما لإرضاء المواطن ،تحسين الخدمة العمومية، التقرب من الزبون ، الدفع الالكتروني.

صرح المبحوث 03:الاطلاع

11. هل تقوم المؤسسة بعملية صيانة الشبكات بصورة مستمرة؟

صرح المبحوث01:دائما ما تحرص سونلغاز الصيانة خاصة الشبكات الغازية.

صرح المبحوث02:دائما ودوريا.

صرح المبحوث 03:هناك برامج دورية على مدار السنة للقيام بهذه العملية.

12. هل يتم تعيين مسؤول محدد عن أمن المعلومات التي في المؤسسة ؟

صرح المبحوث01:نعم يوجد لكل مديرية مسؤولا عن امن المعلومات كما توجد دورات تدريبية ثانوية حول الامن المعلوماتي.

صرح المبحوث02:نعم يوجد لكل مديرية مسؤول عن امن المعلومات .

صرح المبحوث 03:نعم.

13. هل يتم تشجيع العاملين من قبل الإدارة في المشاركة في عملية التحول الرقمي ؟

صرح المبحوث01:نعم من خلال الدورات التدريبية كما تسهل عمل العامل.

صرح المبحوث02:نعم وذلك بتنظيم دورات تكونية بالإمكانيات الخاصة او عن بعد.

صرح المبحوث 03:نعم بكل تأكيد.

تحليل اجوبة المبحوثين:

استنتاج السؤال الاول للمقابلة:

من خلال اجابات بعض المسؤولين في شركة سونلغاز حول التحولات التدريجية التي تحدث في الشركة.

نستنتج ان سونلغاز تعتمد بالدرجة الاولى على الكهرباء والغاز فقط بينما استعمال مثل هذه الطاقات المتجددة لا يزال في طور الانجاز حاليا، وحسب بعض الاجابات استنتجنا انه يوجد تصدير للكهرباء نحو تونس ومشروع في طور الانجاز الى ايطاليا لكن الظروف (جائحة كورونا)كانت عائق اتجاه التطور الذي تطمح اليه الشركة لذلك فان شركة سونلغاز تطمح جاهدة الى تطوير نفسها لمواكبة العلم والتكنولوجيا وتهدف الى تحقيق استمرارية لخدمة النوعين.

استنتاج السؤال الثاني للمقابلة:

من خلال السؤال الموجه حول اهمية التحول الرقمي في سونلغاز لمواكبة تحديات السوق لاحظنا ان معظم الاجابات تدل على ان سونلغاز لها رؤية واضحة حول هذه الاهمية لتسهيل التعامل مع الزبائن المتعاملين الكبار بشكل خاص حيث انها تعمل على وضع اجدد و احدث الطرق لتسيير نشاط الشركة من خلال البحث على مشاريع طويلة المدى.

وفي رأي الشركة ان التحول الرقمي يسهل عليها عند تطبيقه التعامل مع الزبون في حالة الدفع او الصيانة.

استنتاج السؤال الثالث للمقابلة:

نظرا لأهمية محاور التحول الرقمي في الشركات فإن شركة سونلغاز تسعى لتحقيق محور واحد وهو الدفع الالكتروني عن بعد الذي يسمح للزبون بالتواصل مع شركاءها بكل اريحية في اي وقت وفي اي مكان.

لذلك نستنتج ان شركة سونلغاز تسعى للعمل على التحول الرقمي لتساعد نفسها والزبائن وتسهل عليهم دفع الفواتير عن بعد (عبر الانترنيت) بدون مشقة كما تعمل على تطوير ارضية رقمية خاصة من اجل المشاركة في المشاريع والمناقصات.

استنتاج السؤال الرابع للمقابلة:

من خلال سؤالنا المطروح حول الاستراتيجية المتبعة للتحول الرقمي في سونلغاز تحصلنا على بعض الاجوبة حول ان الشركة تعتمد على تطوير اليد العاملة في مجال الرقمنة من خلال تخصيص دورات تكوينية للموظفين من اجل مواكبة كل التطبيقات المعاصرة والجديدة التي تخدم مسار العمل في الشركة .

ومنها نستنتج بأن شركة سونلغاز تسعى جاهدة للعمل على تطوير ثقافة عمالها في مجال التحول الرقمي لتسهيل العمل و ايضا تحديث كل جهاز يسهل ويقدم ويساعد على الخدمة للزبون او الموظف بشكل عام.

استنتاج السؤال الخامس للمقابلة:

تبين لنا من خلال السؤال الذي تطرق ايضا الى اهتمام الادارة بتوسيع دائرة مشاركة العاملين في عملية التحول الرقمي فقد كانت الاجابات على ان شركة سونلغاز تهتم بشكل واضح حول جعل العاملين يشاركون في دورات تدريبية على مدار السنة بشكل واسع وذلك لتسهيل تطبيق التحول الرقمي في الشركة بصورة جيدة لتحقيق الاهداف.

لذلك نستنتج ان شركة سونلغاز تحاول جعل الموظفين يكتسبون مستوى لا بأس به او جيد للنهوض ومواكبة العصرنة في الادارة.

استنتاج السؤال السادس للمقابلة:

من خلال السؤال الموجه حول افتقار الشركة للعنصر البشري المدرب على تطبيق الرقمنة في الادارة لاحظنا انه يوجد اختلاف في الاجوبة من حيث الافتقار الى العنصر البشري المدرب على تطبيق الرقمنة ويجب تلافي هذا المشكل بتكثيف الدورات التدريبية من هذه الناحية والاستعانة ببعض المؤطرين ومدارس للتكوين للحصول على مستوى عالي للموظفين لتطبيق الرقمنة الادارية.

استنتاج السؤال السابع للمقابلة:

هل تم الاستغناء على الملفات الورقية في ظل وجود الرقمنة الادارية ؟

قمنا بالتطرق اليه رغم علمنا بالجواب لأنه مهما قمنا بالتطور في مجال التحول الرقمي والرقمنة في الادارة لا يمكن الاستغناء على الوثائق الادارية والملفات الورقية نظرا لأهميتها للحفاظ على مصداقية العمل وتجنب التزوير وايضا الحوادث التي قد تحدث من فيروسات وتلف للمعلومات او عطل في الحواسيب او السرقة الالكترونية.

لذلك كانت الاجوبة على هذا النحو ان ادارة شركة سونلغاز لم تستغني على الملفات الورقية.

استنتاج السؤال الثامن للمقابلة:

من خلال السؤال المطروح يتبين ان شركة سونلغاز تضع خادما احتياطيا لشبكاتها تحسبا لأي عطل يواجهها او يطرأ على النظام فهي لديها اكثر من خادم احتياطي وفي اماكن مختلفة، وعدة تطبيقات مخصصة لهذه الحالات التي قد تواجهها اثناء العمل.

ومنه نستنتج ان الشركة تحافظ على تطبيقاتها ووثائقها وجميع المعلومات المهمة كأي مؤسسة وطنية وتضع خادما احتياطيا دائما لأجل استمرارية الخدمة.

استنتاج السؤال التاسع للمقابلة:

عند طرحنا للسؤال حول هل يتم ادخال الادارة الرقمية بصورة مباشرة في النشاطات والوظائف الحيوية استنتجنا من الاجوبة ان الهدف الاساسي والرئيسي لشركة سونلغاز هو العمل على ادخال الادارة الرقمية في عدة مجالات من بينها مجال الصيانة والكهرباء والغاز وتبذل قصارى جهدها لتحقيق هذا الهدف.

ونستنتج حسب بعض اجابات الاسئلة التي سبقت انها تعمل على تحقيق هذا الهدف من خلال الدورات التدريبية التي تقوم بها على مدار العام سواءا في المؤسسة او عن بعد

استنتاج السؤال العاشر للمقابلة:

من خلال طرح سؤال هل تحرص المؤسسة على تحسين مستوى الخدمات المقدمة لاحظنا ان التحول الرقمي احد اهم الاسباب الذي تستطيع من خلاله ادارة شركة سونلغاز تحسين الخدمة المقدمة للزبائن مثلا: كالدفع الالكتروني

او الاطلاع على الفواتير عبر الانترنيت من خلال الموقع http://www.sadeg.dz/ ومعرفة مدة صلاحية الدفع بدون الذهاب الى الشركة.

ومنه نستنتج ان احسن شيء لتحسين الخدمة هي الحرص على تطبيق التحول الرقمي لتحسين الخدمة والتقرب من الزبائن وشعوره بالرضا.

استنتاج السؤال الحادي عشر للمقابلة:

تبين من خلال طرح سؤالنا حول الصيانة المستمرة للشبكات خوفا من اي عوائق تواجهها او حوادث تمت اجابتنا بشكل واضح لأهمية السؤال المطروح خاصة في شركة سونلغاز حيث ان هذه الاخيرة تحرص على الصيانة الدائمة والدورية من خلال برامج تكون مبرمجة على مدار السنة لمواجهة اي عائق تواجهه الشركة.

استنتاج السؤال الثاني عشر للمقابلة:

عند التطرق الى السؤال الذي طرح حول تعيين مسؤول عن امن المعلومات في المؤسسة نلاحظ انه من المهم لاي مؤسسة وجود مساعد تكنولوجيا المعلومات الذي بدوره يقوم بعدة مهام في المؤسسة ويساهم بدور كبير في ادارة شبكة الحاسوب السلكية و اللاسلكية ويعمل على تطويرها وصيانتها وتوفير موارد الشبكة لموظفي المؤسسة ويقوم بمساعدتهم على انجاز مهامهم على الكمبيوتر في حالة وجود مشكل في الاعلام الالي

استنتاج السؤال الثالث عشر للمقابلة:

في هذا السؤال عمدنا على طرحه رغم اننا قمنا من قبل بتوجيه سؤال في نفس هذا السياق حول تشجيع الشركة لموظفيها للمشاركة في عملية التحول الرقمي واستنتجنا انها تقوم بعدة تدريبات في هذا المجال.

الخاتمة

ان التطورات العالمية الهائلة في مجال التكنولوجيات الاعلام الالي والاتصال دفع بأغلب مسيري المؤسسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية الى اعتماد الاقتصاد الرقمي كعنصر انتاج محوري جديد لذلك فإن بناء الاقتصاد الرقمي يعتبر هدف من أهداف السياسة الحكومية الجزائرية حيث أنها يترتب على هذه التحولات نتائج وآثار بعيدة المدى فلم تعد الرقمنة سلطة فقط، بل أصبحت أبرز مظاهر القوة مما يمنحها دورا هاما في التنمية الاقتصادية رغم الرهانات الكبرى لتسريع الاندماج الايجابي للجزائر في اقتصاد الرقمي تتعلق خاصة بتجاوز مختلف الحواجز والمعوقات.

فالاقتصاد الرقمي بمثابة وجه للاقتصاد الجديد وليس بديلا للاقتصاد التقليدي، الذي أصبح عاجزا أمام ما يحدث في العالم من ثورة علمية رقمية تقوم بالدرجة أولى على المعارف وشبكات الانترنت التي غزت دائما الشركات الكبرى في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ان توظيف الاقتصاد الرقمي في مجال الاتصال فتح الباب أمام اتصال جديد ربط البشرية ببعضها البعض وسمح بتبادل المعلومات والثقافات فيما بينها وهذا الشيء انعكس على الأفراد سواء من الجانب الايجابي أو السلبي مما يعني أن المختصين في هذا المجال محاربة رواسبه السلبية وفي نفس الوقت العمل على الاستفادة منه بقدر من الامكان ومن بين القطاعات التي استعملت الاقتصاد الرقمي بها نجد مديرية سونلغاز والتي سعت الى الاستفادة من هذه التكنولوجيا لتطوير ادائها.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

- احتلت الجزائر سنة 2020 في تقرير جاهزية الشبكة المرتبة 107 من بين 134 دولة و هي مرتبة متأخرة عن دول الجوار، ولا تعكس الاهداف الاستراتيجية المسطرة في هذا الصدد.

- الجزائر بعيدة عن مستوى تطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الذي حققته دول الجوار، وبالرغم من التطور الايجابي الذي حققته الجزائر في هذا المؤشر مؤخرا لازالت من بين الدول الاسوأ تصنيفا.

- قطعت الجزائر شوطا كبيرا في عملية الربط بخطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية والانترنيت في الاونة الاخيرة، مع تسجيل تأخر في اطلاق عملية التغطية بخدمات الجيل الخامس مقارنة بدول اخرى.

التوصيات:

- زيادة الاهتمام بالعنصر البشري، وتحسين بيئة العمل من خلال توفير برامج تدريبية على عملية التحول الرقمي.

- ضرورة الاسراع في التغلب على المعوقات التي تحول دون التحول الرقمي، وايجاد الحلول اللازمة لها.

- بعث سياسة واضحة وهادفة في سبيل نشر استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال على الصعيدين الشخصي والاقتصادي.

- تحليل ومعالجة تجارب الدول الرائدة في مجال بعث الاقتصاد الرقمي وتطويره، ووضع استراتيجية واضحة المعالم لتطوير القدرات الوطنية.

- ضرورة توفير مناخ استثماري مشجع في مجال التكنولوجيا الحديثة المتعلقة بالاتصالات، مما يسهم في اقامة بنية تحتية معلوماتية جيدة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

الكتب العلمية:

1. بشرى حسين الحمداني، التربية الاعلامية و محو الامية الرقمية، ط1 ، دار النشر، الاردن، 2015.
2. حسن عمار مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،1997.
3. حسن مظفر الرزو،مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل الى اقتصاديات الانترنيت، معهد الادارة العامة، الرياض، الطبعة الاولى،2006.
4. حسين مصطفى هلالي و اخرون، **الادارة الالكترونية**، دار السحاب للنشر و التوزيع، القاهرة، 2010.
5. محمد عبد حسين الطائي، التجارة الالكترونية-المستقبل الواعد للأجيال القادمة، دار الثقافة، الطبعة الاولى،عمان،2010.

المذكرات:

1. بارش اسيا، وسائل الدفع الالكترونية ومدى تطبيقه في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2013،.
2. بلعياضي وجدان و راشدي هدى، **دور الاقتصاد الرقمي في تطوير النظام المصرفي الجزائري– الصيرفة الالكترونية انموذجا–**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد البشير الابراهيمي،2020.
3. بن سلمان غنيمة، **اثر رقمنة العمليات الادارية على اداء الموارد البشرية بالمؤسسات القضائية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي، تخصص ادارة اعمال، ،جامعة احمد دراية ادرار، سنة 2021،
4. بوشول فائزة و اخرون، **واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي و الجزائر**، جامعة سطيف،
5. بولجويجة نجوى و ترير صليحة، **المراجعة الداخلية ودورها في تحسين مردودية المؤسسة** [دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية] مذكرة ماستر، جامعة جيجل، 2016 ،.
6. بولجويجة نجوى و ترير صليحة، **المراجعة الداخلية ودورها في تحسين مردودية المؤسسة** ،مذكرة ماستر، جامعة جيجل، 2016 ،.
7. جميلة سلايمي، يوسف بوشي، **التحول الرقمي بين الضرورة و المخاطر**، جامعة تيارت، الجزائر،2019،
8. حريض عبد الناصر، حمداوي عبد العزيز، **التحول الرقمي و دوره في تحسين جودة الخدمة التعليمية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة ادرار، الجزائر، 2020،
9. حنان فنور و هنية بوكرمة ،**أثر مصادر الاموال على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية** [دراسة حالة مؤسسة عياشي للبلاط] مذكرة ماستر ، الاقتصادية ، جامعة جيجل، سنة 2020 ،.

10. صفاء الغول،**دراسة قياسية للعوامل المرقة في مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "نموذجا" الفترة 2012 ، مذكرة ماستر اكاديمي ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2014 ،
11. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، **دور التحول الرقمي في رفع كفاءة اداء البنوك و جذب الاستثمارات**، الكلية الجامعية للعلوم و التكنولوجيا، غزة، فلسطين، 2020 .
12. فاطمة الزهراء فرحات ، **دور التحول الرقمي في تحسين اداء وظائف العلاقات العامة في المؤسسة العمومية الجزائرية**، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2019،
13. فاطمة تيمزرار، **إسهامات في تطوير الصحافة المكتوبة في الجزائر دراسة وصفية استطلاعية على عينة من الصحفيين** ،مذكرة ماجيستر، جامعة، الجزائر،2008،
14. محمد الصادق غطاس، **تقييم متطلبات واهداف الحكومة الالكترونية في الجزائر من وجهة نظر مستخدمي الادارات العمومية** ، اطروحة دكتورة، ، جامعة غرداية، 2020.
15. محمد فتحي عبد الرحمن احمد ، **استراتيجية مقترحة لتحويل جامعة المنيا الى جامعة ذكية في ضوء توجهات التحول الرقمي و النموذج الاماراتي لجامعة حمدان بن محمد الذكية**، جامعة المنيا، مصر، 2020 .
16. مرزوقي حورية و حيدة عائشة مباركة، **وسائل الدفع الالكترونية ودورها في رفع ارادات البنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، أدرار 2019.
17. موشير لطيفة و بشرى زينب، **اثر وسائل الدفع الالكترونية على الايرادات المالية في المؤسسة التجارية** مذكرة الماستر، أحمد دراية، أدرار 2018 .

المؤتمرات و الملتقيات:

1. صبح محمود،5، المؤتمر السنوي الرابع والعشرون لبحوث الازمات بعنوان ادارة التحول الرقمي لتطبيق رؤية مصر 2030 ، جامعة عين الشمس Pillars of digital economy.2019
2. بودي عبد القادر و بودي عبد الصمد، الادارة الرقمية كابداع في تسيير و تميز منظمات الاعمال مع الاشارة لنموذج للادارة الرقمية في المنظمات العربية، الملتقى الدولي حول الابداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سعد دحلب، البليدة 2010.
3. سيد اعمر زينب و شنيني رشيد، واقع الاقتصاد الرقمي و المؤسسات الناشئة في الجزائر، ورقة بحثية ضمن ملتقى بعنوان: تحديات و افاق حضانة المؤسسات الناشئة والاقتصاد الرقمي في الجزائر،27 مارس 2021،الجزائر.

4. صالح مهدي العامري و طاهر محسن الغالبي، رأس المال المعرفي: الميزة التنافسية الجديدة لمنظمات الاعمال في ظل الاقتصاد الرقمي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع حول ادارة المعرفة في العالم العربي، كلية الاقتصاد و العلوم الاداري، جامعة الزيتونة الاردنية 26-28 نيسان2004.

المجلات العلمية:

1. احمد كاظم بريس، ورود قاسم جبر، **تكنولوجيا التحول الرقمي و تأثيرها في تحسين الاداء الاستراتيجي للمصرف**، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 16، العدد 65.
2. جمال حود مويسة، **الاقتصاد الرقمي و متطلبات استجابة البنوك الى التحيات الجديدة**، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامع ة الوادي .
3. حكيم بن حسن، **واقع السياحة الجزائرية و افاقها المستقبلية**، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، المجلد1، العدد3، 2013 .
4. سفيان خلوفي، كمال شريط، مريم زغلاني، **تقييم جاهزية الجزائر للولوج الى الاقتصاد الرقمي**، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، المجلد4، العددة2، 2020 .
5. سلمى بشاري، **تطوير الرقمنة في الجزائر كالية لمرحلة ما بعد حائجة كورونا**، les cahiers du cread، المجلد 36، العدد 3، 2020.
6. يتوجي سامية، **اطر رقمنة الادارة العمومية في مشروع الجزائر الالكترونية 2013**، مجلة معارف ، قسم العلوم القانونية، الجزائر، جامعة البويرة، جوان 2015، العدد 18.
7. مريم ياحي، **دور التكنولوجيا الرقمية في تعزيز النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا**، مجلة السياسة العالمية، الملجد 5، العدد3، 2021،ص 279

المواقع الالكترونية:

-www.kawalisse.com

تقرير التنمية لسوق الهاتف و الانترنيت في الجزائر للسداسي الاول 2020، مديرية الاحصاء، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، بتصرف.

المصادر باللغة الاجنبية:

1. Portulans Institute. (2021). *NRI 2020 Countries*. Retrieved February 21, 2021, from Portulans Institute: https://networkreadinessindex.org/nri-2020-countries/
2. -Dutta S. and Lanvin B. (2019) « The Network Readiness Index 2019: Taward a future Ready society PORTULANS Institute 2020.

-yves Prax J (2000). Le management des connaissances: des concepts aux expériences, des expériences à la méthode. Dunod. france: communication organisation.